

تضخيم الأصوات

إدماج



مبادرة المجتمع المفتوح
لشرق أفريقيا

احترام حقوق الإنسان

تضخيم الأصوات

مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا

المدير الإبداعي
أسيجيد جيسي سي

المدير الفني
نازراوي جيبريسيلاسي

المدير الفني
كريس كوجسويل

المديرة التنفيذية
بينيفير ناوروجي

المحررة
إيما داي

مساعد التحرير
غلاديس أونيانجو



تعمل مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا (OSIEA) على تعزيز المشاركة العامة في مجالات الحكم الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان من خلال توفير منح وبرامج تنمية ، والجمع بين مختلف قادة ومجموعات المجتمع المدني.

وتلعب مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا دوراً نشطاً في تشجيع إجراء حوار مفتوح وملم بموضوعه حول القضايا ذات الأهمية العامة في شرق أفريقيا..

كما تدعم مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا العمل في كينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان وجنوب السودان ، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية التي يشمل تفويضها شرق أفريقيا.

مكتب نيروبي

ACS Lenana Road, P.O. Box 2193-00202, Nairobi, Kenya

هاتف رقم ٢٥٤-٢٠-٣٨٧٧٥٠٨

وفاكس رقم ٢٥٤-٢٠-٣٨٧٧٦٦٣

سبتمبر ٢٠١١، العدد الثالث

بيان التحرير

تعد مبادئ المساواة والتنوع والمشاركة - مبادئ - حاسمة لإقامة مجتمع مفتوح. وتعمل هذه الإصدارة من مجلة "تضخيم الأصوات" على دراسة المعنى والأبعاد الخاصة بتلك المفاهيم، والعوائق التي تقف أمام بلورتها على أرض الواقع بالمنطقة.

نحن نحيا في مجتمعات تعددية تتألف من أفراد ينتمون لخلفيات ثقافية ومعتقدات وأنماط حياتية متنوعة . ولكن الاختلاف ليس هو ما يفرقنا بقدر ما هي عدم الرغبة في قبول تلك الإختلافات والإحتفاء بها.

فبتعصبنا، نُقصي أفراداً معينين في مجتمعاتنا ونصمهم بالعار. حيث ننأى بأنفسنا عنم يختلفون - عنّا - ممن يبدون مختلفين في المظهر والسلوك والصوت "عنّا". كما نحكم على أفراد أو مجموعات بعينها ، على أنهم ينتمون إلى "درجة أدنى"، ومن ثم فهم لا يستحقون تلقي معاملة مساوية. ونجرّدهم كذلك من القدرة على المشاركة

في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل كامل. حيث نعمل على تهميشهم وإقصائهم من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وفي أسوأ الحالات، أننا ننظر إليهم على أنهم مصدر تهديد بل ونرتكب إنتهاكات خطيرة ضد من ننظر إليهم على أنهم "آخرون".

وقد يكون الأساس الذي نستند إليه في إقصائهم ذا صلة بنوع الشخص أو عرقه أو دينه أو جنسيته أو حالته المتعلقة بمرض نقص المناعة المكتسب أو عمره. وقد يسري ذلك أيضا على ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأقليات الجنسية أو رعاة الماشية. فأَي شخص يُنظر إليه على أنه منشق عن معايير التيار السائد بالمجتمع قد يصير هدفا لأنماط خبيثة أو سافرة من التمييز والتهميش التي تعوقهم عن الحصول على الفرص والحقوق والموارد بصورة متساوية مع غيرهم. فحتى الدعوى الملحة التي تنادي بسيادة عرقية أو ثقافية أو دينية يتم استخدامها كستار لتجريد قطاع من الأفراد من حقوقهم الإنسانية.

وعلى الرغم من أن جميع الدول في منطقة شرق أفريقيا قد صادقت على ميثاق حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن السمة الغالبة في أرجاء تلك المنطقة هي تهميش ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات الذهنية. وعلى الرغم من أنهم يشكلون نصف المجتمع، إلا أن النساء والفتيات لازلن عرضة لخطر أعمال العنف المتزايدة، سواء داخل المنزل أو خارجه، كما يواصلن النضال للحصول على الحقوق والفرص بشكل متساوٍ . ومن بين الجماعات التي تعاني من الإقصاء المنهجي بالمنطقة هناك رعاة الماشية، الذين ينتهجون نمط حياة رعوي بدوي يتصادم مع السياسات الحديثة لتملك الأراضي. أما الأقليات الجنسية فتُضطهد في العادة من خلال خطاب الكراهية والتعذيب والعنف الذي تمارسه الجهات الأمنية. كما يبرز الكفاح للحصول على الجنسية بقوة في منطقة تمارس فيها سياسات الجنسية تمييزا عنصريا على أساس العرق أو النوع.

لكن هناك كذلك قوة مناوئة كبيرة بالمنطقة؛ حيث تسعى الجماعات المهمشة لاسترجاع قوتها وتعمل على إزالة العوائق القانونية وأحادية الجانب التي تمنع مشاركتهم كأفراد متساوين في الحقوق بالمجتمع. حيث تشارك في مبادرات المناصرة والإصلاح القانوني والتقاضي الاستراتيجي والتعليم المجتمعي للتصدي للممارسات الضارة والتمييزية والمقولة.

تعكس الأصوات الواردة في هذه الإصدارة بعضا من قصص الكفاح لأشخاص عملوا من أجل الاعتراف بهم أمام القانون بصورة متساوية، والحصول على العدالة، وحرية الفرد وأمنه، وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية، واحترام الخصوصية. ونعمل نحن، في مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا، على دعم الجهود المبذولة التي تحترم الكرامة المتأصلة والتنوع والعوامل الإنسانية لجميع الأفراد.

فبالنسبة لنا، جميع الأفراد متساوون.

بينافير ناوروجي

المديرة التنفيذية

في هذا العدد:

تشتيت شبابنا



ذبح أطفالنا



لازلنا صامدين



رعاة كاريموجونج



النساء في أوغندا



المحبوسون



الأقزام



النضال من أجل المواطنة في السودان



المحاميات في زانزيبار



حقوق الرعاة في تنزانيا



مواطنون من الدرجة الثانية



البطالة في أوساط الشباب بكينيا

تشتيت شبابنا

بقلم جاكى ميجو

يبلغ تعداد الشباب في كينيا حوالي ٩,١ ملايين (أي ما يقرب من ٣٢ بالمائة من السكان)، ومن ثم فهم يشكلون ما يقرب من ٦٠ بالمائة من القوى العاملة النشطة

نشأ دانيال أونيانجو وترعرع في كوروجوتشو، رابع أكبر الأحياء الفقيرة في كينيا. وهو الآن ملتحق ببرنامج لنيل شهادة تعليمية من جامعة نيروبي فضلا عن كونه مؤسس منظمة تقوم على الفنون المجتمعية تُدعى باعثو الأمل (Hope Raisers)، وجدير بالذكر أن ما حققه دانيال حتى الآن هو أمر استثنائي.

فبالنسبة لأغلب الشباب المقيمين في حي كوروجوتشو، يعد مجرد إنهاء مرحلة الدراسة الثانوية تحديا صعبا. وحتى بالنسبة لهؤلاء الذين ينجحون في إكمال تعليمهم فلا يبدو أن ذلك سيعود عليهم بفائدة واضحة بشأن اكتساب مؤهلات في بلد لا يمنح شبابه سوى القليل. حيث يتغلغل الفساد والتمييز العرقي والمحسوبية في جميع مناحي المجتمع. وبالتالي فإن الحصول على وظيفة لا علاقة له بالمؤهلات والمهبة والعمل الجاد.

ولا تتمتع منطقة كوروجوتشو بسمعة حسنة حيث تُعرف بأنها أحد أكثر أحياء نيروبي التي تشهد عنفا وجرائم فضلا عن ظروف المعيشة غير الإنسانية ومعدلات الفقر والامية والبطالة المرتفعة. ويعاني أغلب سكان الحي من البطالة أو يعملون في مهن صناعية غير منتظمة.

وقبل ستة أعوام، التقى دانيال بأصدقائه روبرت وإيزايا وسيمون، في حي كوروجوتشو وأسسوا منظمة باعثو الأمل (Hope Raisers) لتعزيز الفنون الإبداعية لدى الشباب. وقد بدأت المجموعة بتأليف الموسيقى، وفي عام ٢٠٠٥ أنتجت منظمة باعثو الأمل أغنية تتحدى قادة الدول الصناعية الثماني الكبرى: "أسقطوا الديون، أسقطوا الديون، نحن الدائنون، لماذا تريدوننا أن نعاني؟ لقد صرتم الآن أغنياء بمواردنا".. كما استصلحت مجموعة باعثو الأمل المنطقة غير الآمنة حول حي كوروجوتشو حيث قاموا بإنشاء نادٍ للتزلج، مستخدمين المسارات التي كان يحظر الاقتراب منها فيما سبق لما

يُمارس بها من عنف من جانب العصابات. وينظر باعثو الأمل لأنفسهم على أنهم نماذج يُحتذى بها، والصورة الإيجابية التي يمثلونها للشباب تكسبهم احترام المجتمع.



"تمثل الشوارع ساحة التفاعل الرئيسية للإنسانية وبالتأثير

في تلك المنطقة فإننا نحدث تغييرا في المفهوم". ووفقا

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، فإن تعداد

الشباب الكيني يبلغ ٩,١ ملايين (حوالي ٣٢ بالمائة من

تعداد السكان)، ومن ثم فهم يشكلون حوالي ٦٠ بالمائة من

إجمالي القوى العاملة النشطة. وعلى الرغم من أن الدولة

تعاني بشكل عام من معدلات بطالة مرتفعة، فإن معدلات

البطالة في أوساط الشباب.

تعد كارثية وتمثل تهديدا كبيرا على أمن المواطنين والبلاد

والسلامة العامة للمجتمع. ويعد حي كوروجوتشو موطنا

لما يُقدر بمائتي ألف ساكن متكدسين في مساحة تبلغ ١,٥

كيلومتر مربع شمال شرق نيروبي. وبالرغم من وجود

مركز إداري للمسؤول عن المنطقة، غير أنه لا توجد نقطة

شرطة. والشرطة التي تعمل بالمنطقة واردة من مخفر

حي كاريويانجي ورواراكا المجاورين. أما العصابات

التي اعتادت السيطرة على حي كوروجوتشو فتخضع

لقدر أكبر من السيطرة في الوقت الحالي مقارنة بما كان

عليه الوضع قبل عشر سنوات، كما أن كثيرين ممن تبقوا

من تلك العصابات قد "اختلفوا عن الأنظار" الآن. ويعمل

المجتمع مع الشرطة للحيلولة دون وقوع الجريمة والعنف.

في جميع أرجاء العالم، يُنظر للشباب على أنهم المرادف

للابتكار والإبداع والتقدم والأمل، ولكن عندما يكبت الأمل

فإنه يتحول سريعا إلى إحباط وغضب. وبالنظر إلى الفقر

المدقع ونقص الفرص، فإن النشاط الإجرامي للعصابات

يكون هو الحل الأسهل.

"ففي أرجاء كينيا، تقدم العصابات المسلحة مثل مونجيكي نوعا من "العلاقات الأسرية" و"الوظائف" للشباب العاطل. ومونجيكي هي عصابة سيئة السمعة تفرض سيطرتها بالقبضة الحديدية، حيث تجمع "ضرائب" من السكان المحليين، كما تفرض قوانينها بالعنف وأحيانا القتل. وتستعين عصابة مونجيكي في الغالب بالشباب العاطل غير المتعلم ممن لا تتوفر لهم مجالات كثيرة. ومن شأن المهام المقتّعة ووجه الجماعات الإجرامية أن يتسبب في عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين مساعدة النفس والنشاط الإجرامي. كما تعتمد تلك العصابات إثارة وتعميق الاختلافات العرقية والتي من شأنها أن تهدد التماسك الاجتماعي في كينيا. وتخضع عصابة مونجيكي لسيطرة قبيلة "الكيكويو"، إلا أن هناك كذلك عصابات أخرى مثل طالبان (لا علاقة لها بالجماعة الإسلامية) التي تخضع لسيطرة قبيلة "اللوا"، كما ذاع صيت حركة "الشباب" في أوساط الشباب الكيني والصومالي. كما يجب ألا نغفل تأثير عوامل العولمة التي توصلت فتح الأسواق للعصابات وإنشاء قنوات اتصال بين مجموعات الجريمة المنظمة الدولية والميليشيات. حيث توفر عصابات الشباب في كينيا مصادر رخيصة من المجندين يتوفر لديهم استيعاب متميز لاقتصاد إجرامي محلي.

الأمر مرجعه إلى الطريقة التي يُنظر بها إلى العصابات على أنها أفضل الاحتمالات أمام الكثير من الشباب بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار وفي بعض الأحيان تشريد الجماعات. فبدءاً من فرض ضرائب غير رسمية ولعب دور القاضي وصولاً إلى إحتكار أدوات العنف غير

القانونية، زادت تلك العصابات من معدلات الجريمة في القرى والمدن من خلال إفتعال أعمال عنف متطرف في المجتمعات. وخلال أحداث العنف التي تلت الانتخابات في عام ٢٠٠٨، إستغلت الجماعات السياسية الفقر والجهل الساندين في أوساط الشباب، وقاموا بتجنيد بعض الشباب للقيام بأعمال عنف مقابل ٥٠ شلن كيني (أقل من دولار واحد). ولا يزال نقص البدائل المستدامة المثمرة يتسبب في إحباط الجهود الفعلية التي تهدف إلى إحداث تحول..

بالنظر لتلك الخلفية، تمثل جهود المساعدة الذاتية البسيطة مثل جماعة (باعثو الأمل) بديلا يؤكد على تمكين الشباب. إنهم لا يسعون لتسول ما تجود به الحكومة، بل يرغبون في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والمنشآت الصحية والبنية التحتية، لتشكل الأساس الذي يساعدون به أنفسهم . ولدى دانيال وسيمون وروبرت وإيزاياه روى خاصة بهم حول استغلال ما أسموه "الاقتصاد الإبداعي" حيث يرون فيه إمكانية تحقيق التوظيف الذاتي وذلك من خلال تسخير الفنون الإبداعية. إنه شعور نابع من داخل توم مويوا من "كوش إف إم"، وهو أحد المستفيدين السابقين من مبادرة المجتمع المفتوح لمنطقة شرق أفريقيا (OSIEA) والذي يدير أول محطة "راديو مجتمع" في نفس المنطقة. وتوول ملكية قناة "كوش إف إم" للشباب كما يديرها الشباب كذلك، ويتم استخدام الراديو كأداة لعقد المناظرات المجتمعية والتمكين. كما تلقي المحطة بالضوء على الممارسات الفاسدة في المنطقة، وبذلك تتقلص قدرة الزعيم على الحصول على رشاوى وفرض ضرائب غير قانونية على المجتمع.

بالنسبة لتوم، تكمن المشكلة الكبرى في الإقصاء المتواصل للشباب من الشؤون الوطنية والسياسية. وبينما تحدد اللجنة الانتخابية نسبة المصوّتين المسجلين من الشباب بحوالي ٦٢ بالمائة، فإنهم لا يشغلون سوى رقم ضئيل من المناصب ذات التأثير الكبير. والسبب في ذلك لا يرجع إلى نقص الإهتمام بالأمور السياسية والتنمية من جانب الشباب، ولكن إلى احتكار الساحة السياسية الحالية من جانب نخبة ضئيلة من كبار السن الذين يرتبط إمتلاكهم للثروة بسيطرتهم على سلطة الدولة. ومن ثم فهم يعملون على إقصاء الشباب من المشاركة الفعلية. ويسود أوساط السكان الحضريين الفقراء على وجه الخصوص غضب جراء السلوك الوحشي الذي تنتهجه الدولة، وبالأخص هيئات تنفيذ القانون التي تُجرم الشباب والفقراء. إن زيادة الهوة بين الدولة والشباب إضافة إلى الحس العام بفقدان الأمل وحاجتهم للحصول على الفرص يلقي بهم كل ذلك تحت سيطرة العصابات الإجرامية. كما أن التحرك الذي اتبعته الدولة نحو تمكين النظام التشريعي وتجريم كل الجماعات والعصابات الإجرامية وإنشاء صناديق وطنية لتمكين الشباب وتوظيفهم هو موضع ترحيب. ومع ذلك، يستلزم الأمر اتخاذ المزيد من الإجراءات. فالارتفاع المتواصل في كلفة أنشطة العصابات والجماعات المسلحة بالنسبة للبشر وأمن البلاد يستلزم إعادة توجيه التركيز الوطني على اتخاذ إجراءات

وقائية. وما لم تحسر الهوة بين الدولة والمجتمع والشباب، فإن النزاع والعنف والتبعية وفقدان الأمل سيواصلون إهدار الفرص على الشباب. لقد حان الوقت لكي نحول نظرتنا للشباب من كونهم عيباً على الدولة إلى أحد العوامل التي تسهم في التحول الاجتماعي والاقتصادي.

لقد حان وقت عقد حوار وطني، سعياً نحو جعل إشراك

الشباب ودمجهم هو الأساس الذي تقوم عليه أجندة التحول

الاجتماعي.

جاكي مبيجو هي المسؤولة عن برنامج العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.
العدالة الجنائية
والجريمة بمبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا.


ذبح أطفالنا

بقلم مومبي نجوجي

قتل المصابين بمرض المهق

وقت كتابة هذا المقال ، كان الجسد المشوه للطفل البالغ من العمر تسعة أعوام، والمولود بمرض المهق، ملقى على شواطئ بحيرة تانجانيكاف، الواقعة على الحدود التنزانية البوروندية. وكان الطفل قد تم اختطافه من منزله في بوروندي، ثم التضحية به بسبب الخرافات والطمع المنتشرين في أرجاء منطقة الحدود بتنزانيا.

وكانت تنزانيا، وبالأعم منطقة شرق أفريقيا، قد ارتبطت بجرائم مخزية ووحشية ضد الأفراد المصابين بالمهق، حيث يمكن إستخدام أجسادهم في الأغراض المتعلقة بالسحر. ومنذ عام ٢٠٠٧، قدرت بعض التقديرات المتحفظة عدد المقتولين من المصابين بالمهق بما يزيد عن ٦٠، كما تقدر المؤسسات المعنية برعاية مرضى المهق مثل جمعية المهق التنزانية ومؤسسة تحت نفس الشمس (Under the Same Sun) غير الحكومية الواقع مقرها الرئيسي بكندا، أن العدد قد يكون أكبر من ذلك بكثير، وتقول أن الرقم يتجاوز المائة.

وكان عدد لا يُحصى من المصابين بالمهق، أغلبهم من الأطفال، قد تم تشويهم للأبد، حيث قُطعت أطرافهم ليتم استخدامها في طقوس شاذة يتبعها المعالجون التقليديون معتقدين أنها سبل مضمونة لجلب الثروة.

عملت منظمة إيزاس، وهي منظمة غير ربحية مقرها بوكوبا بتنزانيا، على توفير الدعم للأطفال المصابين بالمهق في مدرسة موجيزا للمعاقين. والأطفال الملتحقون بهذه المدرسة هم من نجوا من الهجمات، وكثير منهم فقد أطرافه التي قطعها الأشخاص الذين تعاقبوا على تزويد المعالجين التقليديين بأطراف أجسادهم. بينما يحيا آخرون في رعب ولا يستطيعون ممارسة حياتهم بشكل طبيعي خوفا من تعرضهم للهجمات والقتل.

والمهق هو مرض جيني، يصاب به الفرد بالوراثة من الأبوين، حيث يولد المريض بدون مادة الميلانين في الجلد والشعر والعينين. ويؤدي نقص مادة الميلانين في الجلد إلى تعرض المريض بشكل كبير إلى تأثيرات الشمس الضارة. حيث يؤدي غياب مادة الميلانين في العينين إلى انخفاض حدة الإبصار وراهب الضوء، مما يؤدي إلى ضعف الرؤية.

وبينما يصعب التعامل مع تلك القيود الجينية المرئية، كان الإقصاء الاجتماعي والتمييز الذي يواجهه من يولدون مصابين بمرض المهق هما أصل كل التحديات التي يواجهونها. ففي عديد من الحالات يرفض الأباوان الأطفال المصابين بالمهق. ونظرا لعدم قدرتهم على الالتحاق بالتعليم أو الحصول على وظيفة، ينتهي الأمر بكثير من المصابين بالمهق بالعمل في القطاع الغير رسمي وفي حرارة الشمس الحارقة. ومع عدم توفر حماية كافية من الشمس الناجم عن عدم استخدام واقٍ من أشعة الشمس وثياب واقية ذات أكمام طويلة، فإن تعرضهم لأشعة الشمس يؤدي في الغالب إلى الإصابة بسرطان الجلد. فبدون الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، يواجه الكثير من المصابين بالمهق خطر الموت في سن مبكرة من جراء الإصابة بهذا النوع من السرطان الممكن اجتنابه وعلاجه بشكل كبير. وهكذا، بينما لا يكون للمهق نفسه أي تأثير على طول العمر وعلى قدرة الفرد على ممارسة الحياة بشكل طبيعي، فإن قليلا من المصابين به هم من تمكنوا فقط من تجاوز العقد الرابع من العمر.

كما تكثر الخرافات حول تلك الحالة المرضية. فعلى سبيل المثال، يشيع أن الأفراد المصابين بالمهق يولدون عند إجراء محاولة غير ناجحة لإجهاض طفل؛ أو عندما تحيض الأم؛ أو أنهم أطفال حل الشيطان بأجسادهم محل روحهم الحقيقية؛ وهم لا يموتون بل يتلاشون في مرحلة عمرية معينة. غير أن أكثر تلك الخرافات مكررا تلك التي انتشرت مؤخرا وتقول بأن استخدام التعويذات السحرية المصنوعة من أطراف أجساد مصابي المهق سيؤدي إلى الحصول على ثروة ضخمة وتحقيق النجاح في التجارة وفي السياسة. ومما لا شك فيه أن «السعر المرتفع» المُعلن عنه والمدفوع مقابل أطراف أجساد مصابي المهق، والذي يُقال أنه يصل إلى ملايين الدولارات، قد عمل كمحفز على زيادة معدلات الجريمة.

وفي بوروندي تحركت الحكومة بشكل سريع وقبضت على المجرمين المشتبه بهم وقدمتهم للقضاء. ومن بين ١٤ جريمة قتل وقعت في بوروندي، تم القبض على المتهمين وإدانتهم في ١٢ منها. أما في تنزانيا، فبينما تم الإبلاغ عما يزيد عن ٦٣ جريمة قتل، انتهت اثنتان منهن فقط بالقبض على المتهمين وإدانتهم. ولعل أسلوب التعامل مع المشكلة والذي يتسم بالبطء، وأحيانا الممانعة، هو انعكاس لحالة

المجتمع الذي لا يقدر حياة المصابين بالمهق وحقوقهم. كما قد يكون مؤشرا على وجود تواطؤ بشأن التجارة الوحشية بين سلطات فرض القانون وبين الأغنياء وأصحاب النفوذ.

ولم تتناول منظمات حقوق الإنسان الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان في تلك الكارثة بدرجة كبيرة. حيث يُحرم المصابون بالمهق من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية مثل حق الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف، والأُن يحرمون كذلك من الحق الإنساني المطلق، وهو حق البقاء على قيد الحياة. يحدث كل ذلك في منطقة تعج بمنظمات المجتمع المدني المحلية ، والكثير من منظمات حقوق الإنسان الدولية. فالالتزامات الإيجابية الواقعة على عاتق الدولة والمجتمع تجاه الأفراد المصابين بالمهق ، تشمل ضمان حصولهم على درجة مناسبة من التعليم والتوظيف والرعاية الصحية، بهدف تيسير تمتع من ولدوا بالمهق بحقوق الإنسان.

تعمل مومبي نجوجي محامية بالقضاء العالي في كينيا وتدير صندوق مؤسسة المهق في شرق أفريقيا.



الاختلاف

أمر رائع

في القارة الإفريقية، يعد استقبال مولود مصاب بالمهق عقابا إلهيا وتلزمهم الثقافة السائدة بالتضحية بالمولود الجديد. وباعتبار أنني ولدت مصابة بالمهق، فأنا أعتبر نفسي محظوظة لأنني حظيت بحياة مديدة. ومع ذلك، فقد هجرتني أمي البالغة من العمر وقتها ٢٠ عاما، والتي لم تتحمل عبء التحامل من جانب المجتمع تجاه حالتي المرضية. ومن ثم فقد نشأت في ظل رعاية جدتي المحبة.

شأنها شأن أغلب الكينيين، كانت تجهل كل شيء عن حالتي المرضية والرعاية الخاصة التي تحتاجها. فبنية حسنة، كانت تعرضني للشمس غير واعية بعواقب ذلك. وكطفل صغير، اعتدت العمل في الحقول دون أي حماية واقية من الشمس. ومن ثم فكنت أعود للمنزل وجسمي مليء بالبثور المائية المؤلمة والتي تحولت إلى بقع نمش كبيرة. أما بالنسبة لجدتي والمجتمع فكان ذلك نوعا من العلاج، حيث كانوا يعتقدون أنني شديدة البياض بحيث لا أبدو أفريقية.

أما في المدرسة فقد كنت طفلة مميزة. حيث اعتاد رفاقي في المدرسة أن يطلقوا علي أسماء مهينة وأن يسيروا خلفي مرددين أغاني مسيئة لي. حتى الكبار اعتادوا أن يأتوا إلي ويضغطوا على جلدي. وبعضهم لم يكن يجرؤ على لمسي معتقدين أنهم لو فعلوا ذلك سيتحول جلدهم لنفس اللون. وفي أعماق قلبي، كنت أشعر بالإهانة.

وقد جعلت كل تلك المواقف تكوين العلاقات الاجتماعية أمرا صعبا. فقد تقع في الحب لكن عائلتك وأصدقائك والمجتمع لن يجدوه أمرا محببا. وسيقولون: انكي تحطي من قدر عائلتهم. بل إن بعضهم قد يهجرك بمجرد أنه لم يعد يحتمل الضغط. بينما سيكتفي آخرون بالاختفاء من حياتك دون كلمة وداع.

دع العالم ينظر إلى

ما وراء لون بشرتنا

وبغض النظر عن كل المحرمات الاجتماعية، فإن بعض المصابين بالمهق قد تحدوا الظروف وصاروا أساتذة بالجامعة ومحامين ومدرسين وأطباء وسياسيين. فمن جانبنا تمكنا من تحقيق النجاح. إلا أن أغلبنا لم تتوفر لديه القدرة على الحصول على الإمكانيات التي توفرت لنا، وذلك بسبب العداء الاجتماعي.

لذا أنا حريصة على أن أضع حدا لمعاناة نظرائي. ومن خلال العمل مع مؤسسة الانخراط الإيجابي بالمجتمع في كينيا (Positive Exposure Kenya)، نستخدم التصوير الفوتوغرافي كوسيلة لنشر الوعي وتغيير المفاهيم والمواقف الاجتماعية والسلوك الذي ينتهجه البعض نحو مرض المهق.

دع العالم ينظر إلى ما وراء لون جلدهك.

جاين وايديرا هي مدرسة وتعمل في المجال الاجتماعي كمنسقة لمؤسسة الانخراط الإيجابي بالمجتمع في كينيا (Positive Exposure Kenya).

إننا ما زلنا قادرون على التصدي

حشد جماعات المثليّات والمثليين وثنائيي الجنس ومتحولي الجنس ومن هم بين الجنسين (LGBTI)

بقلم **نجورو كاروجو**

إن الوضع بالنسبة للأقليات ذات الميول الجنسية المغايرة في شرق أفريقيا صعب بشكل عام، مما يمنعهم من ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية. ففي كل بلد، وبغض النظر عن تنوع الأديان أو الثقافة أو المعتقدات التقليدية، فإن القاسم المشترك هو التحيز ضد المثليّات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا وحاملى صفات الجنسين.(lesbian gay, bisexual, transgender and intersex) في جميع مجالات الحياة.

والاعتقالات التعسفية والحجز ومضايقات قوات الأمن والتشهير والابتزاز والاعتداء الجنسي وغيرها من تعديات الشرطة والحرمان من حق تكوين الجمعيات والطرد من المدارس والتمييز في التوظيف والسكن هي أمثلة فقط لبعض الانتهاكات التي ما زال يعاني منها المثليّات والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسيا وحاملى صفات المنسين (LGBTI) في حياتهم اليومية. ورغم حدة الانتهاكات، نادرا ما يتم الإبلاغ عنها خوفا من احتمال التعيير بوصمة العار ومضايقات رجال إنفاذ القانون. ونتيجة لذلك فإن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد جماعات (LGBTI) لا يتم الإبلاغ عنها وتوثيقها بالشكل الكافي.

وعلى الرغم من بيئة الخوف المفرطة هذه من المثليين والمتحولين جنسيا، فإن مجتمعا ناشئا ومصمما من أفراد جماعات (LGBTI) بدأ ينبثق ويتحدى العداء ويطالب بحقوقهم كمواطنين في المنطقة.

وصف ويليام (هذا ليس إسمه الحقيقي) كيف داهمت عصابة ميليشيا بيته في أحد أحياء نيروبي بعد ظهر يوم ما، حيث خطفه أفراد العصابة هو وصديقه وأخذهما إلى موقع بناء غير مكتمل وجردوهما من ملابسهما وضربوهما بعمدان بناء بها مسامير. وكان البلطجية قد وضعوا قائمة للقتل تضمنت أسماء مثليين مشتبه بهم. وهددوا بقتل ويليام وصديقه ما لم يدفع كل منهم ٥٥٠,٠٠٠ شلن كيني [٦,٥٠٠ دولار أمريكي تقريبا]. وبعد عدة ساعات من الضرب، ومحاولات التفاوض من قبل ويليام، نبه أحد المارة أخيرا الشرطة، حيث أقلت القبض على أفراد العصابة.

إن حالات الابتزاز من قبل أفراد الجمهور والشرطة ظاهرة شائعة. ويدفع الأشخاص في الغالب خوفا من عواقب وصمهم بصفة الأقلية ذات الميول الجنسية المغايرة. ومع

ذلك، وكمؤشر على تغير الأحوال، قرر ويليام مقاضاة مهاجميه. قال ويليام - وهو منظم مجموعة صحية تعمل مع الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال (MSM)، بما في ذلك العاملين في مجال الإرشاد بالممارسات الجنسية السليمة والمسائل المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز - أن الكيل قد طُح. ظهر ويليام وحده في المحكمة، وتعرف على مهاجميه. ورغم مناشدة المغفرة من عائلات المهاجمين له، أصرّ ويليام على أن يواجهوا العقاب الكامل بموجب القانون. ويقع المشتبهون الآن في السجن ينتظرون سماح قضيتهم. ويمثل ويليام محام عينه تحالف المثليّات و المثليين من كينيا (GALCK) بالاشتراك مع اللجنة الكينية لحقوق الإنسان. وقد إضطرّ ويليام لأن يجد المال وأن ينتقل إلى جزء آخر من المدينة خوفا من وقوع مزيد من الهجمات عليه والانتقام منه للجونه إلى المحكمة. بيد انه لا يشعر بأي ندم . ويظهر في المحكمة كلّما كانت قضيتّه على جدول الدعاوى. ويصر ويليام على أنه رجل مثلي فخور وأنه لم يقم بأي عمل خاطئ لتبرير هذه الأنواع من الهجمات. ومن المؤمل أن يمنع عمله الآخرين من القيام بنفس الشيء.

وكما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، فإن مجتمع (LGBTI) في شرق أفريقيا ليس متجانسا. ولدى المتحولين جنسيا والراغبين في التحول للجنس الآخر وحاملى صفات الجنسين تجربة مختلفة جدا عن المثليّات والمثليين وثنائيي الجنس. وهناك القليل من الفهم أو حتى إنعدامه في منطقة شرق أفريقيا بأسرها حول ما يعنيه التحول الجنسي. وهناك فكرة خاطئة مفادها أنّ النساء المتحولات جنسيا هن "رجال بزّي نساء أو أنهن ببساطة مثيلات الجنس". على أن الامر ليس كذلك، حيث أن كون الشخص متنقل جنسيا يتعلّق بهوية الشخص وليس بالجنسانية. وحتى الكوادر الطبية لا يتوفّر لهم التدريب المناسب للتعامل مع هذه القضية بالشكل الصحيح. فقبل بضع سنوات، ذهبت إحدى المتحوّلات جنسيا، والتي كانت تعاني من الاكتئاب الحاد، لمسئول سريري وطلبت إحالتها إلى طبيب نفساني. إقتبس المسئول السريري من الكتاب المقدس بدلاّ عن النصوص الطبية، ونصح بأن سبب المشكلة هو عدم اتباع المريضة في معيشتها لكلمة الله، وأنه ينبغي عليها أن لا تتعاشر الرجال الآخرين. غادرت المريضة عندها ولم تسع للمزيد من المساعدة إلا بعد سنة إثر تعرضها لافكار إنتحارية. وكنتيجة لهذه الحالة والكثير من التجارب السلبية الأخرى، شكل مجموعة من الأفراد المتحولين جنسيا أول مجموعة

مناصرة للمتحولين جنسيا في كينيا. ويقود التنظيم أنشطة التعليم والمساندة ويتحدى ببطء السياسات الوطنية التي تؤثّر على حياة المتحولين جنسيا والمثليين .

وفي عام ٢٠٠٩ في أوغندا، قدم مشروع قانون صارم مضاد للمثليّة يعرف أيضا بمشروع قانون باهاتي، وهو يحمل اسم عضو البرلمان الذي قدّمه. وبالإضافة إلى الجرائم الواردة أصلا في قانون العقوبات، إقترح مشروع القانون إضافة عدد كبير من الجرائم الجديدة بما في ذلك الشذوذ الجنسي والشذوذ الجنسي المشدّد (الذي يحمل عقوبة الإعدام) وتشجيع الشذوذ الجنسي وعدم إبلاغ الدولة بأسماء المثليين جنسيا. وأبعد من ذلك، كان من المفروض أن تتطلب المادة ١٨ من مشروع القانون "إلغاء المعاهدات الدولية المصادق عليها التي تتعارض مع مشروع القانون".

وقد بيّن تحالف المجتمع المدني لحقوق الإنسان والقانون الدستوري وجهات نظره إلى اللجنة البرلمانية الأوغندية المكلفة بمراجعة مشروع "قانون مكافحة الشذوذ الجنسي" على أساس أنه يخالف أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والدستور الأوغندي. ويتكون التحالف من نشطاء حقوق المثليين الأوغنديين وحلفاء المجتمع المدني يعارضون خطابات الكراهية والتمييز والعنف التي تستهدف الأقليات الأوغندية ذات الميول الجنسية المغايرة التي يطلقها السياسيون والكنائس ووسائل الإعلام. وقد أخفق مشروع القانون المثير للجدل - هذا - في الحصول على موافقة البرلمان مرّتين عندما أغلقت الجلسة.

إن حرمان الناس من حقوق الإنسان الأساسية يمكن أن يعني الفرق بين الحياة أو الموت. وقد وفر المركز الأفريقي لعلاج وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (ACTV) ، ومقره في أوغندا، الخدمات الطبية للأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب على أيدي قوات أمن الدولة للإشتباه بأنهم من فئة المثليين .

في عام ٢٠٠٩، ألقى القبض على بريان باندي، وهو أوغندي مثلي الجنس يبلغ من العمر ٢١ عاما، وفريد واسوكيرا، وهو شخص متحول جنسيا، بوصفهما مثليين جنسيا. وقد أحتجزا في زنزانات الشرطة لمدة ١١ يوما قبل أن يتهما بأن لديهما "معرفة شهوانية جسدية تتنافى مع

نظام الطبيعة". رتبت جمعية الأقليات الجنسية في أوغندا لتقديم المساعدة القانونية والكفالة التي أمرت بها المحكمة للإفراج عن المتهمين، ولكنها لم تستطع معالجة قضية براين بسبب نقص الوثائق. وقد تعرض بريان للضرب المبرح من قبل الشرطة أثناء احتجازه، وتوفي بعد وقت قصير من الإفراج عنه "لأسباب غير معروفة" في المستشفى حيث كان في انتظار المحاكمة. ويعتقد على نطاق واسع أن وفاته ترتبط بالإصابات التي تعرض لها في رأسه أثناء احتجازه في زنزانات الشرطة.

واعترافا بحقوق الخصوصية وكرامة الإنسان والحماية من المعاملة اللاإنسانية، أمرت محكمة في كمبالا المجلة الأوغندية "رولينغ ستون" بتعويض الأفراد المتضررين من قصة ظهرت بعنوان رئيسي في المجلة وأظهرت فيها صور وأسماء ومسكن وتفصيل شخصية أخرى لمثليي جنس مزعومين بجانب عنوان يقول "أشفقوهم". كما أصدرت المحكمة أمرا في يناير ٢٠١١ يمنع الصحيفة وصحفييها من نشر أي مقالات شبيهة تحرض على العنف ضد المثليين. ومما يدعو إلى الأسى أن الأمر الزجري صدر في الوقت الذي ما كان يمكن أن يستفيد منه ديفيد كاتو – الناشط البارز في الدفاع عن حقوق مثليي الجنس في أوغندا الذي ظهرت صورته - حيث وجد ميتا إثر ضربه بالهراوات حتى الموت في منزله بالقرب من كمبالا في فبراير ٢٠١١. وقد شكل موت كاتو خسارة كبيرة لمجتمع حقوق الإنسان في شرق أفريقيا.

إن الحملة القاسية التي تسعى إلى تجريد جماعات المثليين والمثليات جنسيا وثنائيي الجنس والمتحولون جنسيا من حقوق الإنسان الأساسية من خلال خطابات الكراهية والتمييز والعنف تنطلق بشكل كبير من بعض الأوساط الدينية المسيحية، بدعم قوي من الكنائس الإنجيلية والزعماء الدينيين في الولايات المتحدة. وقد عقد ثلاثة قساوسة إنجيليين أميركيين هم سكوت لايفلي وكاليب لي برونديج ودون شميرير مؤتمرا استمر ثلاثة أيام حول "الشذوذ الجنسي" في كمبالا، في أوغندا في مارس ٢٠٠٩. ويظهر شريط فيديو عن المؤتمر أن لايفلي يعتقد أن المثليين كانوا وراء المحرقة النازية، ويورد الفيديو تعريفه للمثليين على أنهم مرتكبي جرائم الاعتداء على الأطفال (الموقع على الإنترنت

http://www.youtube.com/watch?v=amVnWtpRis) ولحسن الحظ أن مثل هذا التطرف الديني والمعلومات المضللة والتعصب للآخرين، يقابله جهود دينية أخرى أكثر إيجابية تبذل في المنطقة لتعزيز التسامح والتفاهم والاندماج. وفي أوغندا، يجرب فرع الجحيرات العظمى من مبادرة الأديان المتحدة (URI)، أو مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا (OSIEA) تكريس مشروع تشجيع الحوار بين الأديان لتعزيز التماسك الإجتماعي والسلام.

تشير هذه الأمثلة القليلة إلى أن أفراد وجماعات المثليين والمثليات وثنائيي الجنس والمتحولون جنسيا قد بدأوا المطالبة بحقوقهم كمواطنين. ويبدو أن هناك في الأفق في شرق أفريقيا حركة شجاعة وحازمة. ومن المشجع أيضا بنفس القدر القرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو ٢٠١١ الذي يعرب فيه عن بالغ القلق والذي يطالب فيه القيام بدراسة عالمية لتوثيق أعمال العنف الخطيرة والتمييز على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسية.

نجورو كجورو هو المدير التنفيذي لابتكارات الصحة العامة التي تركز على الصحة العامة والمخاوف المتعمّقة بحقوق الانسان التي تؤثر على الأقليات الجنسية ونوع الجنس.

بقلم لوتشومين بيتر فريد

رعاة

كاريموجونج

٢١ | تضخيم الأصوات

“يعاني رعاة الكاريموجونج القاطنون بالمنطقة من الأمية كما تنخفض مستويات المعيشة بصورة أدنى بكثير من المتوسط الوطني، كما يعيش أغلبهم تحت خط الفقر بقلم نجورو

مغالطة تحويل الرعاة الكاريموجونج

النساء والأطفال في منزل مؤقت لرعاية شؤون البيت. ونظرا لاختلاف المواسم بالمنطقة، تكون الماشية بحاجة إلى الانتقال خلال الموسم الجاف إلى مراعي أكثر رطوبة لضمان الحصول على وجبة غذائية مناسبة ومن أجل زيادة النسل. وخلال الحقبة الاستعمارية، تم تقسيم أراضي منطقة كاريموجونج لتشكيل الحدود الدولية بين أوغندا وكينيا وأثيوبيا. وتقطع تلك الحدود الاصطناعية مسارات الرعي الطبيعية للكاريموجونج وتسببت منذ ذلك الحين في حدوث نزاعات عبر الحدود، تضمنت غارات متعددة على قطعان الماشية وأعمال عنف.

وبالنسبة للعالم الخارجي، صارت أعمال العنف والغارات على قطعان الماشية مرادفا لكلمة كاريموجونج، إلا أن حالة انعدام الأمن هذه لا تعد جزءا من ثقافة الكاريموجونج. وقبل أن تخضع أراضيهم للتقسيم في ظل الحكم الاستعماري، كان الرعاة كثيرا ما يشنون غارات عدة على قطعان

تظل منطقة كاراموجا واحدة من أقل المناطق تطورا في أوغندا، وذلك رغم المحاولات المتعددة التي تبذلها الدولة الأوغندية وهيئات الإغاثة الإنسانية لتحويل المنطقة الجافة غير النامية. ويعاني رعاة الماشية الكاريموجونج، القاطنون بالمنطقة، من الأمية وانخفاض مستويات المعيشة بصورة كبيرة أدنى من المتوسط الوطني، كما يعيش أغلبهم تحت خط الفقر. وتأتي مؤشرات التخلف هذه نتاجاً لتاريخ طويل من التهميش والإقصاء من المشاركة في عمليات صناعة القرار. وقد تفاقم الأمر نتيجة لحقيقة أن عمليات التدخل في المنطقة تسعى لتغيير الأسلوب المعيشي لهذا المجتمع الرعوي دون تقديم أية بدائل حقيقية لتربية الماشية.

ولا يزال رعاة الماشية الكاريموجونج يعيشون وفق التقاليد التي انتهجها أسلافهم، والتي تدور حول تربية الماشية. يقوم الرجال عادةً باصطحاب الماشية إلى مناطق الرعي الموسمية أو المحميات الطبيعية للرعي، بينما يظل

بعضهم البعض. وكانت تلك ممارسة ثقافية أدت فيها الغارات والغارات المضادة إلى توزيع متساوٍ للماشية إلى حدٍ معقول. وقد تضمن هذا النوع من الغارات على قطعان الماشية استخدام الحراب بدلا من الأسلحة النارية. وقد أتت الأسلحة النارية إلى المنطقة نتيجة لنشوب نزاع في الدول المجاورة وهي الصومال وكينيا والسودان. وتتسم الغارات على قطعان الماشية هذه الأيام بمزيد من العنف ويتم عرض القطعان للبيع بدلاً من نقلها إلى القرى المجاورة. وقد وصف إيكاسيكوت أبالوكولور، خلال اجتماع عام للرعاة في منطقة كانجولي، كيف أُجبر على مغادرة منزله بسبب حالة انعدام الأمن السائدة في قريته والتي اجتاحت فيها الشباب حالة ثورة فمارسوا القتل وشاركوا في عمليات اغتصاب وسرقة. "لقد صار منزلي وكرأ لقطاع الطرق ولم يعد أمنا ليقيم فيه أي شخص".

رعاة كاريموجونج في شمال غرب إثيوبيا

بعضهم البعض. وكانت تلك ممارسة ثقافية أدت فيها الغارات والغارات المضادة إلى توزيع متساوٍ للماشية إلى حدٍ معقول. وقد تضمن هذا النوع من الغارات على قطعان الماشية استخدام الحراب بدلا من الأسلحة النارية. وقد أتت الأسلحة النارية إلى المنطقة نتيجة لنشوب نزاع في الدول المجاورة وهي الصومال وكينيا والسودان. وتتسم الغارات على قطعان الماشية هذه الأيام بمزيد من العنف ويتم عرض القطعان للبيع بدلاً من نقلها إلى القرى المجاورة. وقد وصف إيكاسيكوت أبالوكولور، خلال اجتماع عام للرعاة في منطقة كانجولي، كيف أُجبر على مغادرة منزله بسبب حالة انعدام الأمن السائدة في قريته والتي اجتاحت فيها الشباب حالة ثورة فمارسوا القتل وشاركوا في عمليات اغتصاب وسرقة. "لقد صار منزلي وكرأ لقطاع الطرق ولم يعد أمنا ليقيم فيه أي شخص".

رعاة كاريموجونج في شمال غرب إثيوبيا

لقد تمثلت استجابة الدولة ووكالات التنمية في المنطقة في محاولة "تحضر" الرعاة، معتبرين أن الحل لحالة انعدام الأمن هو التنمية على أسس حديثة. يُولى القليل من الاهتمام في معظم الأحيان لفهم الاحتياجات الفريدة للكاريموجونج.

منذ عام ١٩١١، دائما ما تم إقصاء الكاريموجونج من عمليات وضع وتخطيط وتنفيذ السياسات. لم تبذل الحكومات التي أعقبت استقلال أوغندا ما في وسعها لكسر سلسلة الممارسات الأمنية السيئة التي واصلت تهميش الرعاة وغيرهم من الأقليات في كاراموجا من التنمية، وبالتالي المساس بالإنتاجية الرعوية.

من الضروري أن يشارك جميع أصحاب المصلحة ويساهموا في البرامج التي تعنيهم. وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود مؤسسات متخصصة للإبلاغ والتوصية بشأن القضايا التي تخص الرعاة قد أدى إلى النظر إلى المجتمعات الرعوية على أنها المشكلة بدلا من اعتبارهم أشخاصا ذوي احتياجات نمو خاصة. لذلك، فإن الممارسة الملمّحة هي أن الحل يجب أن يأتي من الخارج وبالتالي إجبارهم على إعادة التوطين "والتعلّم" وتقليل عدد الماشية وزراعة المحاصيل والاقتصار على الانتقال إلى المناطق المجاورة والمحمّيات الوطنية. وبذلك تحولت كافة أشكال الحياة بين الكاريموجونج بشكل مصطنع.

رعاة كاريموجونج في شمال غرب إثيوبيا

تُعد معظم الأراضي التي يسكنها الرعاة أراض عرفية، على النحو المنصوص عليه بموجب قانون الأراضي الأوغندي لعام ١٩٩٨. ويعني ذلك أن الأرض مملوكة بشكل جماعي للعشيرة، وتكون العشيرة مسؤولة عن إدارة الملكية، واستخدامها وتوريثها بين أفرادها. ووفقا لتقرير صادر عن مؤسسة SOS Sahel UK، تسعى الحكومة الأوغندية لتهدئة الأوضاع في منطقة كاراموجا بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي. وفي محاولتها نزع سلاح الرعاة، فإنها تنتهك تماما حقوق الإنسان الأساسية. وهناك تقارير تفيد بأن شركة أجنبية لمواد الوقود الحيوي الخام تُجري بالفعل مفاوضات مع الحكومة للحصول على الأراضي الرعوية لاستخدامها في أغراض زراعية خاصة. لا يريد الكاريموجونج أن يتكرر أداء الحكومة الأوغندية لبرنامج نزع السلاح بالقوة لعام ٢٠٠٥ والذي لاقى انتقادا من منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، وذلك بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي أرتكبت من قبل الجيش خلال هذا الوقت.

ولتغيير نهج إقصاء مجتمعات الكاريموجونج وعدم مشاركتهم في برامج التنمية، أسس مشروع قانون اللاجئين (RIP) مكتبا للبحث والدفاع في منطقة كاراموجا. ويهدف هذا المكتب إلى إجراء الأبحاث التي تعكس بدقة الواقع المعقد للحياة في كاراموجا ونشرها. كما أنه يهدف إضافة إلى ذلك إلى توفير السبل للسكان المحليين للتعبير عن مطالبهم لصناع السياسة والقرار. ويعمل المشروع على تغيير الطريقة التي يُنظر بها لمنطقة كاراموجا على الصعيدين الوطني والخارجي، ويسعى إلى تعزيز نهج قائم على الحقوق لأية تدخلات حالية ومستقبلية. ومن شأن النهج القائم على الحقوق أن يشمل وضع حقوق الإنسان الخاص بالرعاة في طبيعة أي برامج تنموية.

رعاة كاريموجونج في شمال غرب إثيوبيا

ولتغيير نهج إقصاء مجتمعات الكاريموجونج وعدم مشاركتهم في برامج التنمية، أسس مشروع قانون اللاجئين (RIP) مكتبا للبحث والدفاع في منطقة كاراموجا. ويهدف هذا المكتب إلى إجراء الأبحاث التي تعكس بدقة الواقع المعقد للحياة في كاراموجا ونشرها. كما أنه يهدف إضافة إلى ذلك إلى توفير السبل للسكان المحليين للتعبير عن مطالبهم لصناع السياسة والقرار. ويعمل المشروع على تغيير الطريقة التي يُنظر بها لمنطقة كاراموجا على الصعيدين الوطني والخارجي، ويسعى إلى تعزيز نهج قائم على الحقوق لأية تدخلات حالية ومستقبلية. ومن شأن النهج القائم على الحقوق أن يشمل وضع حقوق الإنسان الخاص بالرعاة في طبيعة أي برامج تنموية.

"إننا دائما الضحايا، تماما مثل مقلب نفايات للجميع؛ الكل يأتي إلى هنا ليلقي عندنا نفاياته، ماذا نفعل يا بُنيّ؟ لقد أصبحنا أرض حصاد لما يسمى المنظمات غير الحكومية، فهم يأتون إلى هنا، ويخدعوننا ويستولون على ما هو مخصص لنا؛ ولم نكن أبداً جزءاً من المشاريع التي ينفذونها. وفي أغلب الأحيان يتم تسجيل أسماء الأشخاص/الأسر ولكننا في المقابل لا نحصل على شيء؛ ولا أعتقد أنه من المحتمل أن ينتهي ذلك قريبا، إنني أناشد قادتنا أن يحمونا من هذا الاستغلال" مزي لوبونول زاكاريا - رجل مسن من كرأل بالقرب من مدينة ناكابيريبيريت (يوليو ٢٠١٠)

رعاة كاريموجونج في شمال غرب إثيوبيا

ترتكز خطة "تغيير الأوضاع" (CTL) في مشروع قانون اللاجئين، على أساس الإقرار بأن منطقة كاراموجا وسكانها الأصليين كانوا مهمشين في أوغندا على مدار تاريخها الإستعماري وما بعد الإستقلال. ولم يتسبب هذا التهميش في الحرمان الاقتصادي فحسب، بل تسبب كذلك في انتشار إدراك واسع النطاق بأن كاراموجا منطقة متخلفة منعزلة تحتاج إلى أشكال مختلفة من الإدارة حتى يمكنها "الالحاق" ببقاي البلاد.

رعاة كاريموجونج في شمال غرب إثيوبيا

لقد كانت برامج التنمية الخاصة، في كثير من الأحيان، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز نزع السلاح ونمط الحياة المتسم بالاستقرار، تُنشأ بطريقة تقوض الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للسكان المتضررين، وتؤدي إلى حدوث مقاومة وعدم الثقة في أن الدولة تضع المصالح العليا لهذا المجتمع في صميم اهتماماتها.

رعاة كاريموجونج في شمال غرب إثيوبيا

لوكومين بيتر فريد، منسق مكتب "البحث والدفاع" لمشروع قانون اللاجئين، كلية الحقوق، جامعة ماكيريري الواقعة في كاراموجا

في أي وقت نقوم فيه بزيارة المركز الصحي الثاني لدينا للحصول على الخدمات، لا يمكننا أبدا الوصول إلى موظفي الصحة الثلاثة الذين من المفترض أنهم معينين للوحدة. بل بدلاً من ذلك، يتم تحديد الوصفة الطبية والعلاج - بما في ذلك الحقن - عن طريق الحارس والبواب كما لو كانوا موظفين صحيين متدربين... والأسوأ من ذلك، أن فتح المركز الصحي يرجع إلى مزاجهم. فإذا كانوا مبتهجين قليلاً، يكون الموعد المبكر لفتح المركز هو الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، وبخلاف ذلك فإنهم يفتحون عند منتصف اليوم ويغلقون عند الساعة ٣:٠٠ مساءً. وأحياناً يعاقبوننا لدخولنا بعد الساعة ٢:٠٠ مساءً. في هذه الحالة، نحن دائماً ما نضطر لإحضار الماء مرتين على الأقل لموظفي الصحة قبل الحصول على خدماتهم...

أقيم ليا بيربيتوا، امرأة من شمال أوغندا عمرها ٣٨ عاماً، تعرب عن قلقها بشأن مركز أبونجا الصحي الثاني في حوار مجتمعي (مارس ٢٠١٠)

المرأة تشكل كتلة حرجة للتغيير

بقلم أونيس أيبو

وبالتالي، فإن المرأة البسيطة في شمال أوغندا تواجه مأساة ثلاثية المحاور تتمثل في: المخاطر المرتبطة بما بعد الصراع، والفقر المدقع (وصل مؤشر الفقر في شمال أوغندا إلى ٦٤ في المائة مقارنة بمتوسط قومي ٣٤ في المائة بحسب مركز بحوث السياسات الاقتصادية الأوغندي والمكتب الأوغندي للإحصاء في عام ٢٠٠٣) والحرمان الكامل من الحقوق.

لقد أعلنت الحكومة برنامج رئيسي خاص بالسلام والانتعاش والتنمية (PRDP) والذي يمثل تعهداً بتحقيق الاستقرار والانتعاش في شمال أوغندا خلال السنوات الثلاث القادمة من خلال مجموعة من البرامج المتناسقة في إطار تنظيمي واحد. ومن المتوقع أن ينسق جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك شركاء التنمية برامجهم في المنطقة مع هذا الإطار. وقد استفدت بالفعل جهود إعادة الإعمار لما بعد مرحلة الصراع مليارات الدولارات. وللأسف، هناك حالياً القليل أو حتى لا يوجد ما يظهر على أرض الواقع، ويرجع ذلك أساساً إلى سوء الإدارة الجسيم للأموال على المستويات الإدارية، والإفلات من العقاب الذي يغذي ذلك بلا كلل، وكذلك المواطنين غير المباينين بما يحدث.

إن مركز أبونجا الصحي الثاني، تماماً مثل ١٤٢ مركزاً صحياً آخر ذي ظروف مماثلة، يقع في منطقة لانجو التي مزقتها الحرب، في شمال أوغندا. وتظهر هذه المنطقة من خضم الدمار الذي خلفه (جيش الرب للمقاومة) المتمرد، الذي نهب ودمر شمال أوغندا لما يزيد عن عشرين عاماً. وفي أعقاب الحرب، تبدأ مجتمعات النازحين في العودة إلى ديارها لتجد بنية تحتية رديئة أو خدمات عامة ضئيلة أو معدومة.

تواجه النساء أعباء لا تُحتمل لإعادة بناء أسرهن ومجتمعاتهن المنكسرة أو المدمرة، بدنياً ونفسياً على حد سواء. حيث تنتشر معدلات إدمان الكحول المرتفعة بين الذكور والبطالة والعنف المنزلي هناك. غير أنه، ورغم كل الصعاب، تواصل النساء تحسين الأوضاع وإعادة بناء حياتهن الهشة. فهن يتحملن أعباء لا يمكن تصوورها لزراعة المحاصيل الغذائية وجلب المياه من مسافات بعيدة وضمان ذهاب أطفالهن إلى المدرسة. ورغم هذا الفقر المدقع، إلا أنهن تحصلن على مساعدة ضئيلة أو معدومة من الدولة.

يقدر عدد سكان المنطقة التي تقيم بها أقيم بنحو ١٧٥١٠٥٠ نسمة، وفقاً لأحدث الإحصاء رسمي للسكان (لعام ٢٠٠٢) من مكتب أوغندا للإحصاء. من بينهم ٥١ في المائة من الإناث الذين تزيد أعمارهن عن ١٥ عاماً.

ويأتي القطاع الصحي المعدم كمجرد مثال لما آلت إليه الدولة من تقصير في الوفاء بالتزاماتها. ويتفاقم الوضع بسبب اللامبالاة من جانب العامة في أوغندا الذين يتجاهلون الوضع في الشمال، وإفلات الموظفين الحكوميين المحليين الذين يقصرون في تقديم الخدمات العامة من العقاب، والفشل المزمن من جانب الحكومة المركزية في تنفيذ حديثها عن إعادة إعمار شمال أوغندا.



المرأة تتولى المسؤولية

وقد بدأت تلك النساء الريفيات بالفعل من خلال التعليم والمناقشات والمطالبات والمظاهرات السلمية في تغيير الوضع في مركز أبونجا الصحي الثاني بين الآخرين. هناك مجموعة متزايدة منهن يراقبن امتثال موظفي الصحة بمعايير تقديم الخدمة العامة وطلب تحسين المراكز الصحية. كما يجري رصداً عن كثب للمدارس الابتدائية التي يحضرها أطفالهن للتحقق من تغيب المدرسين والمطالبة بالمساءلة المالية. علاوة على ذلك، تشارك النساء بنشاط في عملية رصد وتتبع احتياجات مناطقهن الفقيرة، بما في ذلك بناء الطرق والمدارس ومصادر المياه. كما وضعت النساء حلولاً «محلية» للاستجابة بشكل مستدام للقضايا الأخرى ذات الأولوية الاجتماعية، مثل العنف المنزلي، الذي لا يزال للأسف واحداً من أكثر أشكال إنتهاك الحقوق انتشاراً في المنطقة.

ما يتبقى هو تعزيز هذه المكاسب والعمل على تكرارها بشكل أكبر بحيث يمكننا مضاعفة تلك الأرقام بسرعة لتصل إلى ٨٠٠٠٠٠ امرأة تتمتع بالحماية والإرادة القوية لإحداث تغيير ملموس في منطقة لانجو.

أونيس أبيو هي مديرة مجموعة "التيسير من أجل السلام والتنمية (FAPAD)" القائمة في شمال أوغندا.

تشارك مجموعة "التيسير من أجل السلام والتنمية (FAPAD)"، وهي مجموعة غير حكومية تأسست في منطقة لانجو، بفعالية في تيسير تمكين مجتمعات ما بعد الصراع وفقاً لبرنامج السلام والانتعاش والتنمية وبما يتوافق أيضاً مع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن. وبدعم من مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا (OSIEA) وبرنامج المرأة الدولي لمؤسسات المجتمع المفتوح، تستخدم مجموعة التيسير من أجل السلام والتنمية إطار عمل برنامج السلام والانتعاش والتنمية كمدخل يمكن تسخيره بشكل منهجي لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في انتعاش المنطقة.

لقد بدأت قصة التغيير هذه بالفعل. ففي البداية، اكتشفت هاتيك النساء أنهن غير مجهزات إلى حد كبير بالمهارات والمعلومات التي تمكنهن من المشاركة الفعالة كمواطنین وقادة للإدارة الجيدة. وهن يدركن الآن أن التغيير يبدأ بهن. حيث يجب عليهن أن يخلقن ويوسعن المجال لصناعة قرار ذي مغزى على جميع المستويات حتى يتم أخذهن في الاعتبار. لذا، في أغسطس ٢٠٠٩، قادت ٨٠٠ امرأة ريفية وساطة تعزيز منهجية مدنية في ٢٠ تجمع في جميع أنحاء المنطقة. وبعد عام واحد، كانت تلك النساء الريفيات ينظمن بشكل فعال المزيد من النساء للانضمام إليهن ويطالبن بالاستماع إليهن في دوائر صنع القرار بحيث تتسنى لهن المساهمة بشكل فعال في انتعاش المنطقة.

المهنيون سون:

في العديد من المنازل في كافة أنحاء كينيا، يتم حبس الأطفال وإخفاؤهم عن المجتمع، وحتى في أحيان كثيرة يتم ربطهم في إحدى قطع الأثاث لمنعهم من الهرب. هؤلاء هم الأطفال الذين يعانون من التوحد، والذين كغيرهم من الأطفال الذين يولدون بإعاقات ذهنية في كينيا، عادة ما لا يفهمون من قبل أسرهم ومجتمعاتهم، مما يؤدي إلى نشأة حالة من الخوف، والخزي والتمييز.

هناك وعي قليل للغاية بشأن الإعاقات الذهنية في كينيا، حيث تسود المعتقدات التقليدية بأن السلوك التوحدي هو علامة للسحر أو اللعنة، أو أنه ببساطة ناتج عن سوء التربية. وفي الواقع فالتوحد هو اضطراب نمو يبدأ عند الولادة، ويمكن تمييزه بنقص في الاهتمام بالتواصل الاجتماعي، وصعوبات في التواصل اللفظي، ونبضات قوية، وسلوكيات غريبة أو متكررة.

تورد جمعية كينيا للمعاقين ذهنيا (KAIH) في تقرير لها أنه في أجزاء من نيانزا غرب كينيا هناك عادة تقليدية يتم من خلالها إقامة "حفل تطهير" لجثث الأشخاص الذين يموتون في ظروف يعتقدون أنها "غير طاهرة". وغالبا ما ينطوي هذا الحفل على إكراه شخص ذي إعاقة ذهنية على ممارسة الجنس مع الجثة.

لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية في كينيا يكافحون للحصول على حقوق الإنسان الأساسية مثل الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية. فهم مهمشون في المجتمع، ومحرومون من حق المواطنة الكاملة والتحكم في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وبموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات (CRPD)، التي صدقت عليها كينيا، يحق للأشخاص المعاقين ذهنيا الحصول على كامل حقوق الإنسان المكفولة للأشخاص غير المعاقين.

بقلم إيما داي التوحد في كينيا

بريان هو شخص يبلغ من العمر ٢٤ عاما ويعاني من التوحد. وبعد تركه للمدرسة الابتدائية، ذهب بريان إلى التدريب المهني حيث تعلم أساسيات استخدام الكمبيوتر، لكنه لم يحصل على أي شهادة. وبعد ذلك ذهب إلى "ملحق" في متجر للكمبيوتر لمدة ثلاثة أشهر، لكنه لم يُمنح أي شيء مفيد للقيام به وقضى معظم وقته في ممارسة ألعاب الكمبيوتر ونفض الأتربة. أدى التحاق بريان للعمل بمتجر إلكترونيات قريب من منزله، حيث كان يقوم بتصليح أجهزة الراديو، وقيل له أنه سيحصل على تدريب. ولكن هذا العمل لم ينجح نتيجة تحزب الموظفين الآخرين على بريان وعزله، وبالتالي لم يحصل على أي تدريب. وبدلا من ذلك كان من المتوقع أن يقوم بريان إما بتنظيف المكتب أو الجلوس بمفرده وأن يشغل نفسه. ترك بريان الوظيفة وهو الآن يقضي يومين أسبوعيا في جمعية كينيا للمعاقين ذهنيا يتعلم المهارات المكتبية، ويجلس باقي الوقت بمفرده في المنزل يشاهد التلفزيون ويستمتع للموسيقى. يأمل بريان في العمل في مستشفى أو معمل في المستقبل، لكنه لا يرى أي أمل في تحقيق ذلك لأنه يشعر أن الناس لا يفهمون حالته. يستاء من اعتماده الكامل على والدته في كل شيء، ويتوق إلى الحصول على مزيد من الاستقلالية.



المراقق الصحية بالشتائم التي تشمل مزاعم "بالجنون" أو الاحتجاز القسري في المصحات أو الحرمان من العلاج. ويرقى ذلك إلى مستوى العلاج الوحشي والإنساني والمهين، وفي بعض الحالات، التعذيب. برجاء زيارة www.stoptortureinhealthcare.org لمزيد من المعلومات واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للإيذاء في مجال الرعاية الصحية.

يظل الأشخاص الذين يعانون من التوحد في كينيا، مثل غيرهم من ذوي الإعاقات النمو، مهمشين تماما في المجتمع. يمثل دستور كينيا الجديد لعام ٢٠١٠ فرصة لتسخيره من قبل المناصرين والناشطين لتعزيز حقوقهم. وبفضل التأييد المُكْرَس لمنظمات مثل جمعية التوحد في كينيا وجمعية كينيا للمعاقين ذهنيا، بدأت الأوضاع تتغير ببطء. أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا، وهي هيئة حقوق الدولة، مشروع "Disability Focal Point" (النقطة المحورية في الإعاقة) في يناير ٢٠١١، وهو مشروع يشمل دعم و مناصرة الأشخاص ذوي الإعاقات. وبالرغم من ذلك، فهناك طريق طويل يتعين قطعه قبل أن يقترب الأشخاص ذوي الإعاقات من تحقيق المساواة في كينيا.

إيما داي محامية مستقلة في نيروبي، كينيا

المصابين بالتوحد إلى مصحات عقلية لأنهم "مجانين". هذا وقد أجرت جمعية كينيا للمعاقين ذهنيا دراسة أظهرت أن معظم الأشخاص الذين يعانون من إعاقات ذهنية يموتون قبل بلوغهم سن ٣٠ عام. ويتجاهل الأطباء في كثير من الأحيان الأعراض الجسدية التي يمكن علاجها في الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، الأمر الذي يؤدي إلى تطوّر المرض بشكل غير ضروري، وفي أسوأ الحالات، حدوث الوفاة. وخلال تقييم لاحتياجات ١٢٢ شخصا من ذوي الإعاقات الذهنية أجرته جمعية كينيا للمعاقين ذهنيا، وُجد أن ٥٠ شخص مصابين بأمراض منتقلة عن طريق الاتصال الجنسي غير قابلة للعلاج. وقد كانت إحدى الفتيات حامل وتعاوي من فيروس نقص المناعة البشرية ولكنها لم تكن على علم بأي من الحالتين. وعادة ما ينظر المجتمع والأخصائيون الذين يتعاملون مع الأشخاص ذوي الإعاقات على أنهم غير نشطين جنسيا. ويُعد هذا الادعاء ساخرا نوعا ما، بالنظر لارتفاع معدل انتشار الاعتداء الجنسي بين الأطفال ذوي إعاقات النمو.

باشر تحالف يضم منظمات الصحة وحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المفتوح، بإطلاق "حملة وقف التعذيب في الرعاية الصحية". غالبا ما يتميّز تواصل الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية في كينيا مع

التقدم للامتحانات مثل أقرانهم نظرا لأن المدارس لا تريد انخفاض متوسط درجاتها للعام الدراسي. وبدون الشهادة، من المستحيل التقدّم إلى المدرسة الثانوية.

إن الفقر والإعاقة الذهنية هما "شائدا نابيتي" أي متلازمان. فالإعاقة قد تؤدي إلى معاناة الأسر من الفقر بسبب مصاريف العلاج وأجور النقل ووقت مقدمي الرعاية. وعادة ما تصبح الإعاقات أسوأ دون توفر الموارد، حيث تتسبب في خلق حلقة من الفقر والإعاقة المترابطة. تكون التكاليف المرتبطة بالحصول على التعليم بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات مرتفعة جدا، وترى الأسر غالبا أنه لا قيمة في تعليم الطفل ذي الإعاقة. ومن الشائع أن الطفل المعاق هو آخر فرد من أفراد من الأسرة يُسمح له بالذهاب إلى المدرسة أو شراء الملابس له لأن الأولوية ستعطى لأشقائه الآخرين.

تؤكد كل من جمعية التوحد في كينيا وجمعية كينيا للمعاقين ذهنيا، وهي جمعية أخرى حصلت على منحة من مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا، أن الحصول على الخدمات الصحية يمثل القضية الأصعب لأي شخص يعاني من إعاقة ذهنية، بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من التوحد. ولا يبالي موظفو الصحة بتلك القضايا. ويخبر مقدمو الرعاية الصحية الآباء بشكل روتيني أن يصطبجوا أبناءهم

أما بالنسبة لفيليبيني نجونجو التي يعاني حفيدها من التوحد، فلم تكن هناك أية معلومات متوفرة عن التوحد أو أي نوع من أنواع إعاقات النمو عندما وُلد حفيدها منذ ٢٨ عاما. وعندما لاحظت لأول مرة أن حفيدها كان يتصرف بشكل مختلف عن الأطفال الآخرين، اصطحبته إلى عدة أطباء، وقد أخبرها جميعهم بأنه معاق ذهنيا، ويجب عليها أن تصطحبه إلى مصحة عقلية. تمكنت فيليبيني من التعرف على مرض التوحد من خلال استاذ زائر من المملكة المتحدة ومن أقارب في أمريكا، ومن خلال هذه المعلومات أسست جمعية التوحد في كينيا (ASK). وتتلقى جمعية التوحد في كينيا حاليا دعما من مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا (OSIEA) ومبادرة الصحة العقلية التابعة لـ "مبادرة المجتمع المفتوح". وتقدم الجمعية الدعم لأسر الأطفال المصابين بالتوحد، وتساعدهم في الحصول على التقييم والخدمات التشخيصية. ومن خلال عملها مع جمعية التوحد في كينيا، تمكنت فيليبيني من الحصول على تمويل لإنشاء وحدة خاصة للأطفال المصابين بالتوحد في مدرسة المدينة الابتدائية في نيروبي. وعموما حتى في حال تم دمج الأطفال ذوي الإعاقات الذهنية في النظام المدرسي السائد، فلن يتخرجوا من المستوى ٨ بشهادة كغيرهم من الأطفال. فعندما يصلون إلى المستوى ٨ يُطلب منهم العودة إلى منازلهم خلال فترة الامتحانات ويُحرمون من الحق في

حقوق الإنسان الأساسية مثل الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية.

لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية في كينيا يكافحون للحصول على



تشجيع الحوار
الواعى في
مناقشة القضايا العامة

الأقزام

إن القزامة هي حالة يُساء فهمها بشدة، لذا فإن المصابين بها يواجهون تحديات اجتماعية وطبية وبيئية هائلة. وتشير القزامة إلى مجموعة من الحالات تتميز بقصر نمو الهيكل العظمي عن المعتاد (ارتفاع أقل من ٤ أقدام و١٠ بوصات). وهناك أكثر من مائتي حالة يمكن أن تؤدي إلى القزامة، لكل منها خصائصها المميزة. وتُعد الصفة التي تشترك فيها هذه الأنواع من القزامة هي القصر الملحوظ لدى البالغين مقارنة بالمتوسط الطبيعي.

الأصوات المرتفعة: القزامة | بقلم أنيت ناكويون

ينجبونهم منا بسبب خوفهم من سخرية ومضايقات عائلاتهم وأصدقائهم". أما بالنسبة للأطفال الذين "يقبلهم" أبائهم، فلا يزال الأقزام يواجهون تحديات في إيجاد القبول والانتماء الحقيقي مع أسرهم. على سبيل المثال، كلما سُئل والد أحد الأعضاء عن عدد أطفاله فإنه يقول: "لدي خمسة أطفال ولكن أحدهم عاجز". وهذا يعني أن هذا الشخص عُمِل بشكل غير آدمي من قبل والده. وزيوا قزم قضى فترة طفولته بالكامل محبوسا في قفص لأن والده كان يخشى من سخرية جيرانه وأصدقائه بسبب ابنه غير الطبيعي.

نظرا للمفاهيم الخاطئة والخوف من العار، لا يذهب غالبية الأشخاص المصابين بالقزامة إلى المدرسة، حيث لا يشك الوالدان فقط في القدرة الذهنية لأطفالهم الأقزام، ولكنهم أيضا يؤمنون بأنهم لا يستطيعون الحصول على وظائف مهنية. ويرتبط ذلك بالاعتقاد الراسخ بأن الأقزام يعانون من اضطرابات في الشخصية ولا يمكن الاستفادة منهم سوى في الترفيه، وهذا بالفعل هو المجال الذي يتم توظيف أغلبية الأقزام به. فكثيرا ما يخبر أصحاب العمل المحتملين الأقزام بكل صراحة وجرأة أنهم لا يستطيعون القيام بأي عمل بدني أو أنهم لا يمكنهم كسب احترام العملاء والشركاء. حتى الأطفال المصابين بالقزامة لا ينجون من تلك المعاملة

إن القزامة هي حالة يُساء فهمها بشدة، لذا فإن المصابين بها يواجهون تحديات اجتماعية وطبية وبيئية هائلة. وتشير القزامة إلى مجموعة من الحالات تتميز بقصر نمو الهيكل العظمي عن المعتاد (ارتفاع أقل من ٤ أقدام و١٠ بوصات). وهناك أكثر من مائتي حالة يمكن أن تؤدي إلى القزامة، لكل منها خصائصها المميزة. وتُعد الصفة التي تشترك فيها هذه الأنواع من القزامة هي القصر الملحوظ لدى البالغين مقارنة بالمتوسط الطبيعي.

ويبدأ التمييز ضد الأشخاص المصابين بالقزامة في المنزل، فيُشار إليهم عادة باسم الأقزام. فهم يعانون من النبذ من أسرهم المباشرة وخصوصا من الآباء ومن أقارب الآباء. ودائما ما يُلقى باللوم على الأمهات وينبذن عند ولادة طفل قزم في الأسرة.

وربما يكون من المدهش أنه في وقت كتابة هذا التقرير، كانت جميع الأمهات المصابات بالقزامة في منظمة "الأقزام في أوغندا" (LPU) لديهن أطفال بمتوسط الطول العادي للرجال. تقول جنيفر أن الرجال ينجبون أطفالا من النساء المصابات بالقزامة، ولكنهم لا يريدون الزواج منهن: "إن علاقاتنا تتم في الظلام فقط. إنهم ينكرون الأطفال الذين

إن علاقاتنا تتم في الظلام فقط. إنهم ينكرون الأطفال الذين ينجبونهم منا لخوفهم من سخرية ومضايقات عائلاتهم ونظرائهم

”

بقلم
جوانا أويديران

النضال من أجل المواطنة

شهد يناير ٢٠١١ تصويت شعب جنوب السودان بأعداد هائلة من أجل الانفصال. وكان ٩ يوليو ٢٠١١ هو ميلاد جمهورية جنوب السودان التي خرجت من عباءة جمهورية السودان. ماذا سيكون الوضع القانوني لما يقدر بنحو ١,٥ مليون من شعب جنوب السودان والذي هرب الكثيرون منه، إلى الشمال خلال الحرب الأهلية، التي استمرت لفترة طويلة. وكذلك الآلاف من شعب شمال السودان الذين يقيمون في جنوب السودان؟

ما المعايير التي سوف تستخدم لتحديد ما إذا كان المواطنون السودانيون يحتفظون بجنسية جمهورية السودان أو يصبحون مواطنين في دولة جنوب السودان الجديدة؟

وعلى الرغم من شهر من المفاوضات، إلا أن حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان قد فشلتا في الوصول إلى إتفاق حول ما يمكن القيام به بشأن المواطنة بحلول ٩ يوليو. ولذا تعذر على الطرفين تقديم رسائل واضحة إلى أولئك المتضررين بشأن حالتهم القانونية المستقبلية حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مدروسة. وفي ٩ يوليو، كان العديد من شعب جنوب السودان الذين كانوا يقيمون في الشمال قد انتقلوا بالفعل إلى منطقة الجنوب، متحملين في أغلب الأحوال الظروف القاسية في رحلة الانتقال هذه. وفي مطلع شهر مايو لهذا العام، وحسب تقديرات وكالات الإغاثة، فقد عاد بالفعل نحو ٣٠٠ ألف من شعب جنوب السودان إليه منذ خريف العام ٢٠١٠. ومن المقدر أن يعود نحو ٨٠٠ ألف في العام ٢٠١١. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، يقول العديد من العائدين أن السبب الرئيسي للانتقال إلى الجنوب هذه المرة يرجع إلى مخاوف بشأن حالة المواطنة في حالة بقائهم في الشمال. ويشير العائدون كثيرا إلى كلمات وزير الإعلام بحكومة السودان كمال عبيد، الذي صرح في إذاعة السودان القومية العام الماضي قائلا: "لن يتمتع الجنوبيون في الشمال بحقوق المواطنة والوظائف والامتيازات، ولا حق البيع والشراء في سوق

في السودان

الخرطوم. ولن يتم علاجهم في المستشفيات... لن نعطيهم حتى (حقنة) في المستشفى". وفي الواقع، فقد أشار مسؤولون آخرون في حكومة السودان أنه سوف تتم حماية الجنوبيين، إلا أن هذه العبارات لم تمنح المخاوف التي أحدثتها تهديدات الوزير.

تتمتع كل دولة بحقها السيادي في تقرير شروط الحصول على الجنسية. ولكن لا تمتلك الدولة سلطة مطلقة. ووفقا لمتطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان يجب على الدول أن تقوم أولاً بضمان أن معايير تحديد المواطنة غير تمييزية، بما في ذلك التمييز على أساس العرق والجنس، وثانياً القيام بكل ما هو ممكن لتجنب وجود أفراد معدومي الجنسية. وعلى الرغم من أن الشعور الغريزي لدى العديد من السودانيين قد يكون هو أن المواطنة في الدولتين الخلف السودان وجنوب السودان يجب أن تُمنح لأولئك الذين ينظر إليهم باعتبار أن لديهم روابط سلف في الشمال أو الجنوب، وأن أقلية فقط من الدول الأفريقية هي التي تضع معايير المواطنة لديها على الأساس العرقي. وفي القانون الدولي، يكون الخيار المفضل هو منح الشخص جنسية الدولة التي يقيم بها بصورة اعتيادية.

نظرا للفشل في الوصول إلى اتفاقية بشأن المواطنة بحلول ٩ يوليو، فإن الأطراف تلجأ إلى إجراءات أحادية الجانب. وفي يونيو ٢٠١١، قامت الجمعية التشريعية لجنوب السودان بسن قانون الجنسية. وينص القانون على أن الشخص يعتبر مواطناً سودانياً جنوبياً بمولده في الوقت الذي يدخل فيه القانون حيز التنفيذ إذا كان (أ) لديه والد أو جد أو جد الجد ولد في جنوب السودان ذكراً كان أو أنثى؛ أو (ب) ينتمي إلى أحد المجتمعات القبلية الأصلية في جنوب السودان (غير محددة)؛ أو (ج) مقيم في جنوب السودان من تاريخ استقلال السودان أو (د) حصل على حالة الجنسية السودانية لأبناء الجنوب أو احتفظ بها بسبب إقامته غير

هل هذا الانفصال انفصال جغرافي أم انفصال إنساني؟

– أحد أبناء جنوب السودان
المقيمين في معسكر ماندبلا
بالخرطوم، شمال السودان



المنقطعة. ويعد عدم تمييز القانون بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالحصول على الجنسية أو منح الجنسية إنجازاً كبيراً. وعلى الرغم من أن العرقية هي أحد أسس الحصول على الجنسية السودانية الجنوبية، إلا أن القانون كان سخياً إلى حد ما في تعريف المواطن بالمولد وإدراج محل الإقامة كأساس. وبالنسبة للسودان، لم يكن الموقف واضحاً عند نشر المقال، ولكن على مدار الأشهر الماضية كانت البيانات التي جاءت على لسان المسؤولين بالحكومة السودانية توحي بأن السودان يفكر في تجريد الأشخاص المعترين من رعايا جنوب السودان من الجنسية السودانية، على الرغم من أن الدستور المؤقت للسودان يجيز أن يحمل مواطنو السودان الجنسية المزدوجة. إن هذا التحرك من شأنه أن يكون تمييزياً ويفتح الباب على مصاريعه لإهمال البعض وينتهي بهم الحال إلى حالة إنعدام الجنسية.

وخارج القانون الدولي، هناك أسباب عدة تشير إلى أن وجود تعريف موحد للجنسية في كل من السودان وجنوب السودان سيكون خياراً جيداً. ويعكس تعريف الدولة لكيفية منح الجنسية وإلى من تُمنح الجنسية القيم الأساسية لتلك الدولة. فالدولة التي تعطي الامتياز للعرقية في تعريف المواطنة تخاطر بأن تصبح مكاناً يكون فيه الامتياز للعرقية في تخصيص الموارد والسلطة. أما الدولة التي يكون اتجاهها أكثر شمولية حيث يمكن أن يكون أولئك الأفراد الذين لديهم ارتباط قوي بالدولة، بغض النظر عن مكان المنشأ لأسلافهم، مواطنين فقد تجد سهولة أكبر في نشر هذه القيم في مجال تقاسم الثروات وتقسيم السلطة.

جوانا أويديران مديرة برنامج مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا (OSIEA)

A photograph of an ancient wooden door set in a stone wall. The door is made of vertical wooden planks and is slightly ajar. The surrounding walls are made of rough, textured stone. A white text box is overlaid on the left side of the image, containing Arabic text.

توسيع الوصول إلى المعلومات



المحاميات في زنجبار قوة صاعدة

بقلم إيما داي

فاطمة تيلغ، ١٦ عامًا، عندما تزوجت برجل عنيف ومتعسف يكبرها بـ ١٩ عامًا. والآن بعد أن بلغت فاطمة ١٩ عامًا قامت برفع دعوى طلاق العام الماضي. لقد رفض طلب طلاقها وأخذ حضانة طفلها البالغ من العمر عامين. توجهت فاطمة بقضيئها إلى قاضي المحكمة الإقليمية حيث حصلت على الطلاق وكسبت حضانة طفلها. ولكن قام زوجها بالاستئناف وأخبرها قاضي محكمة الاستئناف أنه يجب عليها إعادة المهر الذي دفعه زوجها لوالدها قبل إمكانية حصولها على الطلاق، ويجب عليها الرجوع إلى المحكمة الإقليمية للحصول على حضانة الطفل. قالت فاطمة أنها سوف ترجع المهر فقط إذا وافق زوجها على الامتثال بواجبه القانوني بدفع النفقة. ولم تشاهد فاطمة طفلتها منذ أن أخذها زوجها منذ أكثر من عام مضى. وتساعد رابطة محاميات زنجبار فاطمة في الاستئناف إلى المحكمة العليا.

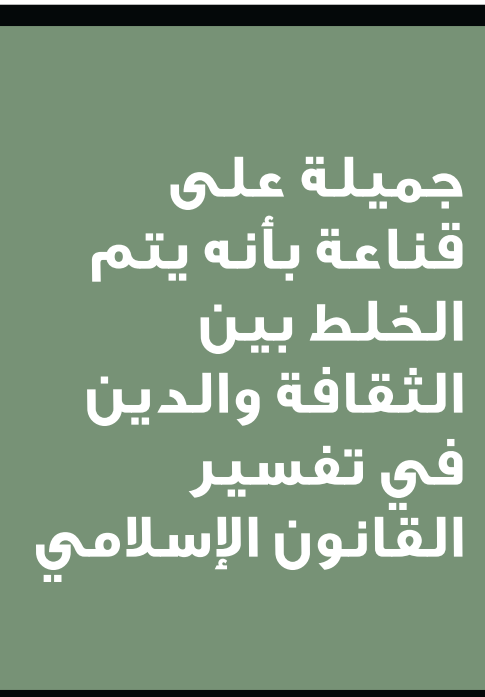
تجد النساء اللواتي يبحثن عن العدالة بداخل محاكم القاضي، كما يحدث في أي نظام قضائي، بعض القيود نظرا لأن بعض القضاة يفسرون القرآن على نحو لا يقر مساواة المرأة أمام القانون. تساعد رابطة محاميات زنجبار النساء العديداً اللاتي يطرقن أبوابها في توضيح العملية والتأكد من أن حقوق موكلها من النساء مكفولة.

نظرا لأن الجامعة قد وصلت إلى زنجبار فقط في العقد الماضي، فلم يتلق أي قاضي سواء من قضاة الصلح أو القضاة في المحاكم الابتدائية في كلا النظامين العلماني والإسلامي أي تدريب قانوني سابق. وفي الواقع، لم يحصل العديد من القضاة (في النظام الإسلامي) على التعليم. فهم قاموا بدراسة القرآن دراسة عميقة، إلا أنه لا يوجد لديهم كثير من المعرفة عن المبادئ العلمانية في القانون.

ومن المفارقة أنه لا يُسمح للمحامين بالمثل أمام المحاكم الابتدائية في أي من النظامين القضائيين، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن لديهم معرفة قانونية أكثر من قضاة الصلح أو القضاة الذي يترأسون الجلسة. ويجب أن تعمل المحاميات في رابطة محاميات زنجبار خلف الكواليس لتقديم المشورة لموكلها بشأن كيفية تمثيل أنفسهم بأكبر قدر من الفاعلية. ويجوز توكيل مساعد قانونى بدلا من المحامي. والمساعد القانونى هو شخص ذو معرفة قانونية محدودة ولكن يفترض أنها ليست كافية كي تشكل تحديا للقاضي. ويجوز للمحامين أن يمثلوا موكلهم بأنفسهم في المحاكم العليا فقط.

تقول هامبسا أنه يصعب استخدام أحكام محكمة القاضي الابتدائية لأنه لا توجد سوى تفاصيل قليلة أو لا توجد تفاصيل على الإطلاق فيما يتعلق بالقضايا المقدمة أو الأسباب الخاصة بقرار المحكمة. تكون محاكم القاضي مطلوبة من الناحية الرسمية لتطبيق قواعد الإجراءات المدنية، إلا أن ذلك لا يحدث من الناحية العملية نظرا لنقص التدريب. وهو ما يجعل رابطة محاميات زنجبار تواجه تحديا في تمثيل موكلها لعدم السماح لهن بدخول قاعة المحكمة لسماح القضايا التي تم طرحها أو المنطق وراء القرار، ولا يتم تقديم قرارات مكتوبة بعد ذلك. تقوم رابطة محاميات زنجبار حاليا بمراجعة قانون محكمة القاضي وتقدم توصياتها بضرورة أن يكون القاضي حاصلا على الدرجة الأولى في القانون على الأقل، بما في ذلك قانون الشريعة الإسلامية. ولا يسمح القانون في الوقت الحالي للنساء بأن يصبحن قاضيات، ولكن تقول جميلة، المنسقة في رابطة محاميات زنجبار، أن هذا هو مجرد مسألة تفسير للقرآن. ولا يوجد جزء محدد في القرآن يمنع النساء من أن يصبحن قاضيات، ولكن الرجال هم من اختاروا تفسيره على هذا النحو. وتوجد قاضيات في عدة دول أخرى مثل فلسطين وإندونيسيا وماليزيا.

وفي النظام القضائي، يجب أن يرجع القاضي أولا إلى القرآن وإذا لم يجد فيه إجابته عليه أن يرجع إلى التوجيهات النبوية للنبي محمد من خلال الأحاديث النبوية. وإذا كان لا يزال يتعذر عليه إيجاد حل واضح، يمكنه استشارة أحد علماء الشيعة الذي يمكن أن يساعده في تطبيق المنطق الإسلامي. وفي زنجبار، فإن كافة علماء الشيعة من الرجال أيضا وينتمون إلى جيل الفكر القديم. وقالت إحدى المحاميات أن القرآن لم يصرح بالفعل بضرورة ارتداء الحجاب، ولكنه نص على ضرورة تغطية منطقة الصدر، وكذلك لم يصرح القرآن بأن القاضي يجب أن يكون فقط من الرجال، ولكنه



نص على أن يكون الرجال "قادة". ولكن يقول الرجال أن القرآن صرح أيضا بأنه ينبغي على المرأة ألا ترفع صوتها على الملاً أو تطرح أسئلتها على علماء الشيعة (وهم جميعا من الرجال) وهنا يتوقف الجدل. تؤكد جميلة أن الإسلام دين عادل في جوهره وأنه يمكن للمرأة أن تحقق تقدما بدون أن تغفل أي شيء ينص عليه دينها.

إن التقدم الذي تحققه رابطة محاميات زنجبار هو تقدم ملموس. منذ ٨ سنوات مضت عندما كانت جميلة في الجامعة لم تكن قضايا الجنسين مدرجة كجزء من الدراسات القانونية، والآن يتلقى طلاب القانون مناهج دراسية خاصة بالمساواة بين الجنسين كما يدرسون نظام القاضي والنقد الخاص به في الفصل الدراسي. استطاعت أيضا رابطة محاميات زنجبار أن ترسخ نفسها باعتبارها أحد الأطراف المؤثرة في القضايا القانونية للمرأة والطفل في زنجبار، والآن عندما يتم تقديم تغييرات قانونية تؤثر على المرأة والطفل، تتم استشارة رابطة محاميات زنجبار من قبل كل من الحكومة والمجتمع المدني ويتم أخذ آراءها في الاعتبار عند المناقشة. وفي إبريل ٢٠١١، قامت رابطة محاميات زنجبار ببث عرض استغرق ساعتين من خلال بث التلفزيون الحي في زنجبار، ويهدف هذا العرض إلى إطلاع الجمهور على أبحاثها فيما يتعلق بنظام القاضي وتشجيعهم على المناقشة والحوار. واستطاع الجمهور إجراء الاتصالات الهاتفية لمناقشة القضايا. وتقول جميلة أنه على الرغم من أنه كان حوارا إيجابيا للغاية، إلا أنه لا يزال هناك بعض المتصلين الذين اتهموا رابطة محاميات زنجبار بأنها ضد الإسلام، ويرون أنهن باعتبارهن سيدات لا يجوز لهن التشكيك في الرجال القادة، وأن القيام بذلك يعد بمثابة تشكيك في الإسلام نفسه.

إن المناقشة العامة هي بداية التغيير، ويعد وجود نساء يقدن النقاش العام حول هذه القضية في حد ذاتة تقدما كبيرا. وتأمل المحاميات في رابطة محاميات زنجبار بأن يصبح نظام القاضي، ومجتمع زنجبار، أكثر تقبلا لتمكين النساء من الحصول على العدالة بشكل كامل خلال السنوات القليلة القادمة.

إيما داي محامية مستقلة في نيروبي ، كينيا

حقوق رعاة الماشية في تنزانيا

بقلم إيما داي

إن أراضي الرعي الخاصة برعاة الماشية تعتبر على نحو متزايد كموارد عامة مربحة جدا يمكن استخدامها للسياحة وكعائدات للإستثمارات الأجنبية. إن مفهوم الملكية الشائعة للأرض مهدد بخطر الإخلال منذ إدخال سياسات حيازة الأراضي.

يوجد في تنزانيا ما يقرب من ١,٥ مليون شخص يشتغلون برعي الماشية ويتوزعون في خمس جماعات ومجتمعات رعية، وتعد قبيلة الماساي أو "القبيلة المرقطة" هي أكبر الجماعات الرعية هناك وأكثرها شهرة. ينتقل رعاة الماشية دائما بماشيتهم للانتفاع بالمراعي المختلفة استنادا إلى نظام الرعي بالتناوب الذي يعتمد على الموسم، وهو ما يكفل وصول الماشية إلى حفر المياه الموسمية، كما يتيح للمراعي استرداد عافيتها فيما بين فترات الرعي. أما في حال انحصار وجود الماشية في منطقة واحدة، فإنها تكون عرضة للجفاف والإصابة بالأمراض.

لقد أصبح مفهوم الملكية العامة للأرض (الملكية الشائعة) مهددا بخطر الإخلال به منذ إدخال سياسات حيازة الأراضي التي أتت بها فترة الاحتلال البريطاني للمنطقة. وقد اصطلت قوانين حيازة الأراضي تضيقها على رعاة الماشية، غير سامحة لهم بممارسة حياتهم الرعية بشكل فعال. وكان نتاج ذلك كله أن خرجت مجموعة متباينة معقدة من قوانين حيازة الأرض في معظم دول شرق أفريقيا، وهي قوانين لا يهتم أحد بتطبيقها عادة.

ومع زيادة عدد السكان وتزايد الضغوط على الأرض والاستثمارات الأجنبية وصدور قوانين حيازة الأرض التي تفضل عقود الملكية ولا تعترف بالملكية الشائعة، وجد رعاة

الماشية أن أسلوب حياتهم مهدد من قبل الحكومات وعامة الشعب في شرق أفريقيا. ومنذ زمن بعيد، تميل السياسات الحكومية لدول شرق أفريقيا إلى عدم الاهتمام بطريقة حياة رعاة الماشية بل وتحقرها كذلك. ويرجع سبب ذلك جزئيا إلى التمسك بالنظرية البيئية التي فقدت مصداقيتها منذ أمد طويل والتي تزعم أن نمط الحياة الرعية يتسبب في تدمير البيئة وتطالب بتوطين الرعاة في قرى ثابتة تحت مسمى المحافظة على البيئة.

في تنزانيا، تقع ٢٨ بالمائة من أراضي الدولة في دائرة الحماية تحت فئات مختلفة، على الرغم من أن معظم هذه الأراضي كانت في الأصل مناطق رعية. وتستحوذ المحميات الوطنية على أعلى فئة من فئات الحماية التي يكفلها القانون، وتجدر الإشارة إلى أن عشر محمية من بين محميات تنزانيا الوطنية البالغ عددها أربع عشرة محمية، والتي أنشأ معظمها في فترات الاستعمار، كانت في الأصل مناطق رعية.

ومع ذلك، يتزايد النظر إلى مناطق الرعي التي يمارس فيها رعاة الماشية نشاطاتهم على أنها موارد عامة قد تحقق أرباحا هائلة إذا ما تم استخدامها للسياحة والاستثمارات الأجنبية. وترى الحكومات أنه يمكن تحقيق الكثير من الأموال بطرد رعاة الماشية من أراضيهم حتى يتسنى لهم تحويلها إلى

محميات طبيعية للسياح أو تخصيصها لمستثمرين من القطاع الخاص مقابل الحصول على رسوم. وبصورة متناقضة، تعتمد تنزانيا اعتمادا كبيرا على قطاع رعاة الماشية المنتقلين ورعاة الماشية المعتمدين على الزراعة في الحصول على معظم احتياجاتها من اللحوم والألبان. ويعد إسهام هذه القطعان التي يقوم عليها رعاة الماشية عظيمًا في الاقتصاد الوطني حيث يقدم لإجمالي الناتج المحلي ما يزيد عن ٤٠ بالمائة من المنتج المحلي الإجمالي.

في عام ١٩٩٢، قامت الحكومة بتخصيص مساحة من الأرض في منطقة لوليوندو لشركة صيد تخضع لإشراف شركة أورتلو التجارية (Ortello Business Corporation). وفي تجاهل صارخ لمعايير رعاة الماشية الذين سكنوا هذه الأرض لقرون، تعرضت مجتمعاتهم لعمليات الطرد الإجباري وتم إرهابهم من قبل سلطات إنفاذ القانون. لقد تم حرق المنازل عن آخرها وتمت إزالة قطعان الماشية بالقوة من منطقتها ونقلها إلى مناطق أخرى غايية الجفاف تخلو من العشب والماء وكان ذلك في موسم الجفاف أيضا وتسبب ذلك في موت الكثير من المواشي. وبمرور الوقت بدأ رعاة ماشية منطقة لوليوندو في العودة تدريجيا إلى أراضيهم غير مراعين للقانون وبدأوا في إعادة بناء حياتهم، ولكنهم يخشون المستقبل المجهول.





بقلم إيما داي

مواطنو الدرجة الثانية النوبيون

من هذا المنطلق، يعد الاعتقاد القائل بأن النوبيين ليسوا مواطنين كينيين اعتقاداً عارياً من الصحة وتمييزياً. ووفقاً لدراسة حديثة أجراها برنامج مبادرة عدالة المجتمع المفتوح (OSJI)، فإن ٣٧ بالمائة من النوبيين كينيا لا يمتلكون مستندات ووثائق شخصية على الإطلاق، أما الذين لديهم سجلات شخصية، فيحصلون عليها بعد عناء شديد. وقد كانت زام موفقة في استخراج مستنداتها الشخصية حيث إن والدها كان على معرفة بشخص ما في المكتب الإقليمي ساعداً على اجتياز عملية التدقيق والحصول على بطاقة الهوية سريعاً.

وبعيداً عن الأهمية الرمزية لبطاقة التعريف القومي كدليل على المواطنة، فإن القيود التي يواجهها النوبيون في الحصول على هذه المستندات تحد من مشاركتهم الفعالة في المجتمع كمواطنين كينيين. إن بطاقة التعريف القومي هي بمثابة جواز المرور إلى كافة نطاقات الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الكينيون الآخرون بما في ذلك العمل والتعليم والتصويت وفتح حساب بنكي والسفر وشراء العقارات والعمل في الشرطة والقوات المسلحة. إنها كذلك تضمن لحاملها الحماية من تعديات الشرطة وعمليات الاحتجاز التعسفي. وباختصار، فإن بطاقة الهوية تعني المواطنة وبدونها يكون النوبيون واقعيًا مُعَدَمي الجنسية بشكل يخالف القانون الدولي.

بالرغم من علاقات الأب، لم تكن زام موفقة تماماً عندما تقدمت للحصول على جواز سفر. ففي عام ١٩٩٧، مُنحت زام فرصة العمر تقديراً لتفوقها الأكاديمي، حيث حصلت على منحة للدراسة في إحدى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كانت متحمسة لتحقيق تطلعاتها المستقبلية، فتوجهت على الفور لاستخراج جواز سفر، وبعد انتظارها عدة شهور، تلقت زام

قضت زام عبيد حياتها كاملة في (كيبيرا) والتي تعد أكبر الأحياء العشوائية في نيروبي. وهي نوبية تنحدر من مجتمع مسلم تم تهجيرها من جبال النوبة بوسط السودان إلى كينيا بواسطة البريطانيين لخدمة القوات المسلحة البريطانية أيام الاستعمار البريطاني. وبعد أن قامت بريطانيا بتسريح جنودها في كينيا، لم تتخذ أية إجراءات لإعادة هؤلاء النوبيين إلى السودان ولم تعتمد حقهم في الاستيطان في كينيا. بدلاً من ذلك، تم تخصيص منطقة تبلغ مساحتها ٤١٩٧ فداناً للنوبيين في منطقة كيبيرا بنيروبي حيث يُسمح لهم بالعيش دون أي حقوق رسمية للمواطنة. وإلى اليوم، هناك ما يزيد عن ١٠٠٠٠٠ نوبي في هذه المنطقة، على الرغم من تقليص مساحة الأرض المخصصة لهم لأقل من ٤٠٠ فدان في منطقة بانسة متناهية الفقر. ولا تعترف الحكومة هناك بحقوق النوبيين في أراضي أجدادهم في كيبيرا، بل وتتنظر إليهم على أنهم معتصبين لأراضي الحكومة.

تقول زام إن مشكلات الأرض التي يعانيها النوبيون في كينيا تنبع من مشكلاتهم ذات الصلة بالهوية. فيموجب قانون تسجيل الأشخاص، يتوجب على كل المواطنين الكينيين التقدم للحصول على بطاقة هوية قومية عند بلوغهم ١٨ عاماً وإلا يواجهون عقوبة جنائية. وتتسم هذه العملية بسلاستها لمعظم المواطنين الكينيين، أما النوبيون فيتوجب عليهم أولاً المثول أمام لجنة فحص تتألف من الرئيس المحلي والموظف الإقليمي وخدمة الاستخبارات الأمنية الوطنية وإدارة التحقيقات الجنائية وهيئة الحكماء المحلية لتقرير قبول طلب المتقدم أو رفضه. وبموجب الدستور، فإن معظم النوبيين يستحقون حق المواطنة، وذلك لأن غالبيتهم، كما هو الحال مع زام، ولدوا في كينيا لأبَاء وأمهات ولدوا في هذا البلد كذلك.

خطابا يقول بأنها غير مؤهلة كمواطنة كينية دون توضيح أية أسباب. تلقت فيما بعد خطابا آخر يطلب منها تقديم الأدلة التي تثبت مواطنتها كشهادة الميلاد وبطاقة التعريف القومي وشهادات إتمام دراستها في المدرستين اللتين التحقت بهما. قامت زام بإرسال مستندات بكافة المعلومات المطلوبة، وبعد شهر آخر، اضطرت هي أن تتابع المشكلة بنفسها بعد أن أصابها القلق خشية فوات الموعد النهائي للحصول على المنحة. ولسوء الحظ، تم إخبارها أن ملفها قد فُقد وأن عليها التقدم مرة ثانية. أقلعت زام بعد تدهور معنوياتها عن فكرة التقديم للحصول على جواز سفر.

في عام ١٩٩٩، أوعز أحد أصدقاء زام إليها بأن تتوجه إلى مكتب موظف الهجرة الرئيسي. وكان صديقها هذا أحد أفراد قبيلة موظف الهجرة ويستطيع التوسط لها لديه. اندهش الموظف من شجاعة زام في القدوم إلى مكتبه. قام موظف الهجرة هذا بإجراء مكالمة هاتفية واحدة، وفي ظرف سبع دقائق، كان ملف زام الذي قيل من قبل أنه فُقد موجودا على مكتبه على نحو عجيب. كما أوصى هذا الموظف نائبه بمساعدة زام. قام النائب فيما بعد بإرسال زام إلى الموظف المسؤول على "شؤون المسلمين والأجانب" الذي أعطاها قائمة شاقة مكونة من ١٧ مستندا يلزم استخراجهم. وبطريقة أو بأخرى، قامت زام بجمع المستندات المطلوبة وتوجهت إلى الموظف في اليوم التالي وكان غاية الدهشة من ذلك. لم يجد الموظف المناوب أمامه خيارا إلا أن يقوم بإصدار جواز السفر في ٣٠ يوليو ١٩٩٩. لقد كان هذا النجاح حلوا ومر المذاق لزام في أن واحد؛ فاستطاعت أن تحصل على جواز السفر الذي يتلهم له الجميع والذي لا يمتلكه وفقا لبرنامج مبادرة عدالة المجتمع المفتوح (OSJI) إلا بالمائة فقط من النوبيين؛ ولكن عرض منحها كان قد انتهى في ٢٠ يوليو ١٩٩٩.

أثناء تحدثك مع زام، تشعر على الفور بمدى قوة شخصيتها. إنها الآن في التاسعة والثلاثين من عمرها، وهي أم لطفلين. لم تغادر زام كينيا على الإطلاق، فقد خسرت فرص التعليم والسفر التي أتاحت لها في شبابها. تتركز آمال زام حاليا على تحقيق مستقبل أفضل لأطفالها، وترى أن هناك إشارات إلى تغيير الأمور في كينيا للنوبيين من جيل أطفالها. ففي حكم تاريخي صدر في ٢٥ مارس ٢٠١١، صرحت اللجنة الأفريقية لخبراء حقوق ورفاهية الطفل في الدعوى القضائية التي تحمل اسم «دعوى من القاصرين النوبيين ضد كينيا» بأن ما يمارس في كينيا هو انتهاك لحقوق الأطفال النوبيين في المساواة والهوية والحماية من انعدام الجنسية. وجدير بالذكر، أن الأطفال النوبيين قاموا بتقديم الدعوى بواسطة برنامج مبادرة عدالة المجتمع المفتوح (OSJI) ومعهد حقوق الإنسان والتنمية بأفريقيا (IHRDA). وتعد هذه أول مرة تقوم فيها اللجنة برفع دعوى ضد الدولة فيما يتعلق بحقوق الأطفال وهذا يعتبر أكبر نجاح للمجتمع النوبي في تاريخه.

في يناير عام ٢٠١١، قامت منظمة "مسلمون من أجل حقوق الإنسان" (MUHURI)، وهي حاصلة على منحة من مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا (OSIEA)، بمشاركة السيد عبد الحلیم البوسايدى، بتقديم عريضة ضد الإدارة المحلية في مدينة مومباسا معترضين على استخدام إجراء حكومي مختل يقضي بأن يقوم المسلمون والعرب والأسويويون باستخراج شهادات ميلاد أجدادهم وشهاداتهم الدينية لكي يتمكنوا من استصدار بطاقة التعريف القومية. ولقد تم رفض طلب السيد عبد الحلیم البوسايدى بشأن الحصول على بطاقة تعريف قومية في ٢٠١٠ نظرا لأنه لم يتمكن من استخراج شهادة ميلاد جدّه لأبيه، كما يشترط الإجراء الأنف الذكر. وقد نجحت أولى خطوات هذه القضية، ففي يناير ٢٠١١

أصدرت محكمة كينيا العليا في مومباسا أحكاما تحفظية تقيد العناصر التمييزية التي يوجبها مكتب التسجيل الوطني فيما يتعلق بهذا الإجراء، وقد اعتمدت المحكمة هذه الأحكام في فبراير ٢٠١١ استنادا إلى دستور كينيا الجديد لعام ٢٠١٠ الذي يجرم مثل هذه الأعمال التمييزية العنصرية على أساس العرق أو الدين.

وقد يتم تأجيل النظر في قضية مومباسا كاملة انتظارا لنتيجة تقرير فرقة العمل المعنية بشؤون المواطنة. وقد تم تفويض فرقة العمل بصياغة قانون جديد حول المواطنة على أن يكون متفقا مع روح الدستور الجديد وخطابه وأن يعالج مشكلة انعدام الجنسية على وجه الخصوص من بين أمور أخرى. وتعتبر هذه الدعوى جزءا من الدعم التأييدي المستمر لإقناع فرقة عمل شؤون المواطنة بمعالجة ما يُمارس من تمييز في حق النوبيين مثل زام وغيرها في كينيا.

إيما داي محامية مستقلة في نيروبي، كنيا



مواطنون نشطاء ومطلعون



مبادرة المجتمع المفتوح
لشرق أفريقيا (OSIEA)



OSIEA THE OPEN SOCIETY INITIATIVE
FOR EASTERN AFRICA

ISBN 978-0-9838647-1-4



9 780983 864714